الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي بغرداية

معهد: العلوم الإنسانية والاجتماعية **قسم: التـــاريـــخ**

السياسة الاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية في الجزائر (1830- 1900م)

إعـداد

فاطنة تريعة

نورة قسمية

تحت إشـراف

عواريب لخضر

السنة الجامعية :
1432 / 143 3هـ
2011 / 2012م

وجاعت فرنسا فكنا كراما

وكنّا الأولى يطعمون الطعام

فأبطرهم قمحنا الذهبي

وكم تبطر الصدقات اللئام

شاعر الثورة: مفدي زكرياء

شكر وعرفان

نشكر الله عزّ وجل على منّه وتوفيقه لنا ، الحمد الله على نعمة الإسلام وكفى بهما نعمة وبعد:

إلى كل قلب تُدقّ له الأحرف والكلمات إلى كل السّاعين في طريق العلم والمجد

إلى أستاذنا المشرف تحية وتقدير وعرفان لما بذله من مجهودات ورفع الراية معنا لمواجهة الحواجز

يا أستاذنا الغالي عواريب لخضر أطباقاً ملؤها حروف الذهب بمعاني الفخر والإعتزاز جعلك الله نبراساً للعلم وشعاعاً للفكر وأعانك الله علىِ مَحن الدنيا

نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذ "كواتي مسعود" والأستاذ " ثليجي أحمد" ، وكذا أساتذة وعّمال إدارة معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمركز الجامعي بغرداية ، خاصة قسم التاريخ وعّمال المكتبة المركزية بالمركز الجامعي ، وكذا دار الثقافة التخي عبد الله بن كريو بولاية الاغواط ، مكتبة الدهمة بمتليلي.

و نشكر في الأخير كل من قدم لنا يد المساعدةسواءً من قريب أو من بعيد.

ونسال الله أن يجزيهم عناّ خير الجزاء ، ويوفقهم إلى ما يُحبه ويرضاه.

الإهـــــــــداء:

بسم الله الرحمان الرحيم: قال الله تعالى: ﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ صدق الله العظيم.

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ألا يطيب الليل إلا بشكرك وذكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، سبحانك الله جل جلالك، ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له وان محمدا رسول الله مبلغ الرسالة ومؤدي الأمانة صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا العمل إلى من كلله الله بالوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... إلى من احمل اسمه بكل افتخار... أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى التي ساهمت بكل مجهوداتها وغمرتني بدعواتها... إلى معنى الحب والحنان... إلى التي الجنة تحت أقدامها... أمي العزيزة حفظها الله ورعاها.

إلى شريكتي في الهموم... إلى سندي في الحياة... إلى أختي الوحيدة التي وهبها الله نعمة علي، أختي الغالية أمال، وإلى أخويا الصغار أحمد وبلخير.

إلى أنقى روح وأزكى نفس... إلى من ألهمني الأمل وساعدني في تحدي الصعاب... إلى إنسان الطاهر الذي علمني الصمود في وجه المحن... إلى من علمني أسمى معاني الإحساس... أشكرك.

إلى أعز إنسانتين جدتاي الغاليتين، حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى روح أجدادي الطاهرة، رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه.

إلى كل أخوالي وخالاتي و أولادهم، وكل أعمامي وعماتي وأولادهم، وأخص بالشكر من ساندي وساعدني في مذكرتي، خالي عامر وزوجته.

إلى من جمعتني بهم سنوات الدراسة وكانوا أحلى الصديقات: فتيحة صفراني، فتيحة عريف، سعاد سويسي، مروة زيطاري، الزهراء، إيمان صفراني وصديقاتها، نصيرة، رقية، حليمة، حورية، بريكة، جمعة، علولة، خديجة، زينب، نوال، فتيحة، فاطمة الزهراء، خيرة، شهرة، وصديقتاي الغاليتين فهيمة حجاج، وأمينة الشايب.

إلى من جاهدت معي في إتمام هذه الدراسة، فاطنة تربعة وإلى كل عائلتها من الكبير إلى الصغير.

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب وبعيد.

إلى كل من هو في قلبي ونسيهم قلمي، ووسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي، شكرا لكم

إهـــــــداء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا فشلت .... أشكرك يا الله على توفيقك لي في انجاز هذا البحث

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب و الأرق و لا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن و الفرح في آن ...واحد

...حزن يشوبه الفراق بعد التجمع ....و فرح البلوغ لفجر جديد

... إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط بل للتحليق نحن و الرفقة في سماء مملوءة بغمام يصبحه...ثمرات تقطف عندما تكون يانعة

لعلي في هذه الكلمات البسيطة الحروف التي تتمايل بتمايل الأنامل العاجزة عن تكملة الإهداء بسبب الفراق...

إليك أيتها الأم التي كنتي عونا و دفء بين أضلعي ...

إليك الذي علمني عندما تطفأ الأبواب لابد من ...إضاءة الشمعة و لا تقوم بلعن الظلام ..

إلى الذين قاسمتهم رغد العيش و دفئ البيت و حنانه ... إلى إخوتي: سمية، سكينة، سحر، بصيري، محمد، عبد القادر، و شكر خاص لأخي الأكبر بشير .

إلى براعم الأسرة : حسان، جواد، ضياء، عبد الودود

إلى أعمامي و عماتي وخالاتي و خالي و بنات العائلة : سعاد، مريم، سوسو، صونيا، فضيلة، رقية،سارة

إلى من ترك بصمة في حياتي و غير... من مجراها إلى من لملم إحزاني بين فترة و أخرى أصدقائي : سعاد، يونس، فتيحة ع، رشيد، طاهر، توحة، بريكة، مروة، خديجة

إلى التي أشعرتني أنني غير وحيدة في هذه الدنيا صديقتي نورة قسمية و عائلتها

إلى الذين تقاسمت معهم ذكريات الجامعة: خيرة، شهر زاد،روفي، عائشة، زينب، حنان، رقية، حورية، حليمة، نفيسة، نسيمة، فطيمة، جديجة، فتيحة، أمينة، إلى زملائي في الدراسة: حرز الله، عبد الحميد، صلاح، مفتاح .

المقدمة

مقدمة :

تقع الجزائر شمال القارّة الإفريقية تشرف على المتوسط بساحل طوله **1200**كلم،وتتربع على مساحة تزيد عن لمليونيكلم^2،وهي فيذلك قلب المغرب العربي،وتحوي هذه الجغرافية العظيمة على ثروات جمّة،وإمكانيات جبارة، جعلتها على امتداد العصور تتبوأ مكانة مهمة في العالم،بل لقد أمسكت بزمام الأمور براً وبحراً ،وعلى العقول فكراً و إنتاجاً.

وبدخول التاريخ إلى عصره الحديث،ولجت إليه بلادنا تحت لواء العثمانيين كقوة اقتصادية بإمكانيات إنتاجية عظيمة،وعسكرية بقوة بحرية تدير دفة الأمور على المتوسط،مما خوّلها أن تتولى زمام الدفاع عن ديار الإسلام،وحماية الجناح الغربي للأمة الإسلامية، وهو ما جعل المؤرخين يثنون على رباط وجهاد البلاد، مما أسال لعاب الكثير من الدول الاستعمارية الطامعة في استغلال خيراتها،وعلى رأسها فرنسا،التي تمكّنت من احتلال الجزائر سنة **1830**م، وذلكبغيّة السيطرة على الموارد والثروات الاقتصادية، الزراعية، الصناعية والتجارية فيها،وكذا تدمير البنية الاجتماعية والكيان الجزائري بإتباع سياسات وأساليب متعددة منها العسكرية، الإدارية، الثقافية،الاقتصادية والاجتماعية.

إن موضوع دراستنا يدور حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال **1830-1900**م،متّخذين الإشكالية الآتية لمناقشة هذا الموضوع: ما هي السياسة الاقتصادية والاجتماعية التيطبّقتها فرنسا في الجزائر أثناء هذه الفترة؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات: - كيف كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر قبيل الاحتلال؟ وما هي الأهداف التي سعى إليها الاستعمار

الفرنسي من خلال تطبيقه لهذه السياسات ؟وإلى أي مدى حقّقت هذه الأهداف غايتها؟

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من الأسباب أهمها:

- **رغبتنا في معرفة السياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر عامة.**
- **قلّة الدراسات الأكاديمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، رغم كونهما من أبرز وسائل الدولة الاستعمارية في السيطرة على مستعمراتها.**
- **رغبتنا في إبراز همجية الاستعمار الفرنسي التي تنكرها السلطات الفرنسية إلى اليوم.**
- **الرغبة في معرفة تاريخ وطننا، وسعياً منّا لإثراء المكتبة التاريخية الجزائرية عامة ،والمركز الجامعي بغرداية خاصة، ببحث يدرس فترة من مراحل الاحتلال الفرنسي.**

و تنحصر حدود هذه الدراسة مابين (1830- 1900م) أي مع بدايات الاحتلال الفرنسي،أين بدأت تجسّد بوادِر السياسة الاقتصادية و الاجتماعية ،إلى غاية 1900م، لمعرفة شتّى السياسات و الأهداف التي وصل إليها الاحتلال قُبيل القرن العشرين.

أما الأهداف التي سعى البحث لتحقيقها :

- **إبراز مختلف السياسات الاقتصادية منها و الاجتماعية الاستعمارية في الجزائر وأهدافها من ذلك.**
- **إبراز معاناة الشعب الجزائري من وَيلات هذه السياسات للاستعمار الفرنسي.**
- **محاولة الرّد على ادّعاءات بعض الكتابات التاريخية الفرنسية التي ترّوج أن الاستعمار خلَم الجزائر اقتصادياً و اجتماعياً.**

وقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد على الوصف والتحليل من خلال إبراز المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ثم محاولة استقرار وتحليل الإحصائيات المتوفرة لدينا باستخدام الجداول وبعض الخرائط.

وقد اعتمدنا على بعض المصادر منها: أليكس دي توكفيل "نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان" ،وحمدان بن عثمان خوجة "المرآة " وكذا بعض المراجع منها: صالح عباد "المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870- 1900م " ، أبو القاسم سعد الله "الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900م " ،بالإضافة إلى شارل روبير أجيرون في كتابه "الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1918م" ،عدي الهواري في كتابه "الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830- 1960م" بالإضافة إلى بعض المذكرات والملاحق.

وككل بحث واجهتنا بعض الصعوبات أثناء دراستنا لهذا الموضوع: نقص المصادر المتخصصة في المواضيع الاجتماعية خاصة باللغة العربية، بالإضافة إلى تواضع عدد الأبحاث في الجوانب المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية فترة الاحتلال الفرنسي، وكذا التكلفة المادية من شراء وطبع بعض الكتب، وصعوبة التوفيق بين البحث العلمي والدوام الدراسي المكثف،كما اعترضنا صعوبات أثناء كتابتنا لهذا الموضوع، منها تغييب بعضا العناصر في الكتب من بينها التجارة الداخلية، بالإضافة إلى صعوبة ترجمة المراجع الفرنسية، بالنظر لمستوانا المتوسط فيها.

وقد قسّمنا البحث إلى مقدمة، وفصل تمهيدي وفصلين آخرين وخاتمة:

ويتضمن الفصل التمهيدي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر قُبيل الاحتلال الفرنسي.

- **الفصل الأول: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر، الذي درسنا فيها الزراعة في الجزائر من حيث نزع ملكية قطع الأراضي، وقوانين نقل الملكية الزراعية وتوجيه الإنتاج الزراعي، وكذلك القطاع الصناعي الذي درسنا فيه إستراتيجية التصنيع، وكذلك الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، أما بالنسبة للقطاع التجاري، فقد درسنا فيها التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.**
- **الفصل الثاني: السياسة الاجتماعية الاستعمارية في الجزائر، السكن والسكان والمستوى المعيشي، وتطّرقنا كذلك إلى الصحة التي درسنا فيها الإعراض عن مكافحة الأمراض التي تصيب الجزائريين، وكذلك نقل الأمراض الفتّاكة الذي تطرقنا فيه إلى مجموعة من الأوبئة،كما درسنا كذلك الهجرة بنوعيها، هجرة الجزائريين إلى الخارج والهجرة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة.**

أما الخاتمة، فشملت مجموعة من النتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

وعلى الرغم من ذلك، نحسب أنّا اجتهدنا بهذه المحاولة ولا شكّ أن هذا الجهد يعتريه النقصان و الخطأ،فنسأل الله أن يقاربنا السّداد ويُلهمنا الرشد والصواب.

الفصل التمهيدي

1- الفصل التمهيدي:

الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي 1830م

أ- الأوضاع الاقتصادية:

1) الزراعة:

لقد اعتبر بعض المؤرخين المجتمع الجزائري في العهد العثماني أنه فلاحي ، حيث كان يضم 90 بالمائة من سكان الأرياف ، أي أكثر من نصف المجتمع الجزائري فلاح ، و بالرغم من هذا تعرضت البلاد إلى فترة مجاعات بسبب الجفاف الذي حلّ في معظم الأوقات مصحوباً بالجراد والأوبئة وإتلاف المزروعات ، بالإضافة إلى الطبيعة القاسية وضعف وسائل الإنتاج المستعملة ، حيث استعمل الفلاحين وسائل بسيطة كالمحراث والمنجل[1] ، أما بالنسبة للماشية فكانت تعتمد على الطبيعة.

وكانت العائلة تشكل وحدة إنتاجية واستهلاكية في الوقت نفسه ، حيث كانت بعض الأراضي تنتج من أجل السوق ، أما الأخرى فكانت تنتج من أجل إشباع حاجيات أفراد الأسرة ، والتي تمثل القاعدة العامة [2].

أ- أنواع المحاصيل الزراعية :

لقد كان إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر أثناء العهد العثماني متنوع بتنوع المناخ ، منها الحبوب التي اختلفت نوعيتها من منطقة إلى أخرى [3] ، فمنطقة الأطلس التلّي تنتج القمح الصلب ، أما المناطق الساحلية و المنخفضة فكانت تنتج قمحاً رديئاً لنوعية التربة في المنطقة ، ونظراً لأهمية الحبوب كمادة رئيسية للاستهلاك المحلي والتصدير الخارجي ، فقد عمِلت الجزائر جاهدة للسيطرة على المساحات المخصصة لزراعة الحبوب ، فكانت تمّد بإنتاج ضخم ، بعضه يُستهلك محلياً من طرف السكان

(1) صالح عباد، الجزائر خلال العهد العثماني 1514 _1830م ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،ط2، 2007 ، ص336- 337 .

(2) آمال شاربي وجهاد يعقوب، الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ، تحت إشراف صالح حيمر، مذكرة تخرج ليسانس تاريخ عام ، جامعة تبسة ،2009م ، ص22.

(3) آمال شاربي وجهاد يعقوب، المذكرة السابقة، ص 24 .

والأخر يصدّر ، للخارج وقد تميزت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر وحتى 1815م بإنتاج وفير بينما السنوات الأخيرة من العهد العثماني 1816-1830م شهدت قلة الإنتاج و رداءة المحصول [1].

1- الأشجار المثمرة:

اهتّم السكان بزراعة العنب الذي كان يُستخدم في صناعة الخمور وأيضاً الزيتون والبرتقال والخوخ وَحبّ الملوك والكرز والمشمش وغيره ، فتحسّنت هذه الزراعة بفضل جهود الأندلسيين في الفترة الأولى من الحكم العثماني ، فاشتهرت القليعة وشرشال بزراعة التوت الأبيض والأسود الذي يستعمل لتغذية دودة الحرير ونواحي برشك لإنتاج التين . وانتشرت عدّة مزارع للبرتقال وحقول العنب حول البليدة وزراعة الزيتون كانت بنواحي عنابة ، فزرع مصطفى قرنداش الأندلسي أثناء إقامته بعنابه ، هروباً من باي تونس حوالي 30 ألف عود زيتون[2].

2- البقول والخضار:

انتشرت البقول والخضر بمختلف مدن الجزائر بشتى أنواعها من طماطم و خيار و بصل و بطاطس وفلفل والدلاع والبطيخ الطويل حتى أصبحت المدن الكبيرة تنتج كميات وافرة وتوجهها إلى الأسواق لأجل الاستهلاك ، وقد حفظت لنا مذكرات الرّحالة وسجلات الدولة البعض من أسعار مختلف هذه الثمار والبقول ، فعلى سبيل المثال كانت مائة حبة من البصل تباع : 30 سنتيما و 100 حبة من الطماطم بما يعادل فرنكاً واحداً عند نزول الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر 1830م[3].

3- المزروعات ذات الطابع التجاري :

أما سكان السهول العليا فاستقلّوا بزراعة الحبوب والقمح والشعير والأرز بنواحي مليانة بالقرب من معسكر ومستغانم وفي الجهات الغربية من متيجة ، وقد بلغ الإنتاج أواخر القرن 18م ، ستة ألاف صاع وكذلك القطن كان من المنتجات الزراعية الصناعية والتجارية الذي يستنبت في سهول مينا والشلف

(1) صالح عباد، المرجع السابق ، ص335.

(2) ناصر دين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،ج 1، 1984م ، ص58.

(3)ناصر دين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ، ص 59 .

ويوّجه محصوله إلى المدن لصنع الملابس منه [1] ، بالإضافة إلى الكتان والشمع والعسل والتبغ ، فكان يزرع في نواحي عنابة وفي جهات دار السلطان والواحات الصحراوية حتى أصبح لتبغ واد سوف الممزوج بالحشائش له نكهة وإقبال للمدخنين حتى أصبح القنطار منه يباُع بما لايقل عن عشرين بوجو[2] وحتى تبغ أولاد شبلي بمتيحة حتى وصل إلى أرقى أنواع التبغ في العالم [3].

4- الأشجار والغابات :

غطّت الأشجار الغابية مساحات هائلة من جهات التّل و الهضاب العليا ومرتفعات الأطلس الصحراوي قبل أن تنحصر مساحتها في أواخر العهد العثماني بسبب قلع و قطع عدد كبير منها والتي استُخِدمت في صناعة الأثاث و الطهّي والتدفئة وبناء أنواع السفن المختلفة ، خاصة أشجار منطقة الساحل ، فصنعت منها 50 سفينة مجهزة بالمدافع ، و من لجّرهذا الاستغلال المفرط للأشجار أدى إلى إتلاف مجموعة كبيرة من الغابات في نواحي بجاية و جيجل، و الجهات الشرقية من بايلك قسنطينة ، فتضررت الغابات بفعل قطع الأشجار من طرف الفرنسيين و الإنجليز مقابل مبالغ مالية تدفع للحكومة الجزائرية ، ورغم هذا الأسلوب المبالغ فيه في استغلال أشجار الغابات في الجزائر إلا أن الجزائر في العهد العثماني ظلّت تتميز بغطاء نباتي [4].

5- الثروة الحيوانية :

كانت المنطقة الواقعة بين الأطلسين التلّي والصحراوي وشطّ الحضنة والحدود الغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية المواشي كالأبقار والخيول والماعز والبغال والحمير والنحل ودود القز ، واشتهرت أغلب الأصناف المستعملة في النقل والجّر وإن كان ينقصها التهجين وانعدام المراعي الإصطناعية والعلف الاحتياطي ، فكانت تعاني من قلة تكاثرها بسبب الجفاف وانعدام الأمن وانتشار الأمراض الحيوانية

---

(1) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962 م) ،دار المعرفة ، باب الواد ،الجزائر , 2009 ، ص 241 .

(2)هي عملة استُعملت في المبادلات التجارية لمزروعات ذات طابع تجاري ، يُ نظر: نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، بتصرف.

(3)نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق ، ص69 .

(4)نصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، نفس المرجع ، ص60.

المختلفة وصعوبة الرعي بسبب الطرق الجبليةّ الوعرة ، وقد وفّرت هذه الحيوانات كميات كبيرة من الصوف ، والتي استُعملت لصنع الخيام ونسج البرانس المتنوعة حتى أصبحت تصدّر إلى الخارج [1].

ب- الملكية الزراعية:

1- أراضي المخزن :

هذه الأراضي هي نوع من الملكية في الجزائر ، وتخصّ المنطقة الشرقية للبلاد تسمى أراضي العزل لعزمها عن أرض السلطان [2]. وتمنح هذه الأراضي من طرف الباي للمستوطنين الجنود في المخزن ، لكن بشرط أن يكون الجندي معفي من الضرائب مطيع لحكّامه ، وفي حالة عدم الإلتزام تُنزع منه الأرض مباشرة ، يقوم كل شخص مستفيد من هذه الأرض بدورين مهمين هما الفلاحة وضمان الأمن في الأرض [3].

2- أرضي البايلك :

تُعدّ هذه الأرض من الملكيات الخاصة ، ومن أجود الأراضي المسقية والصالحة الخصبة والبساتين والمروج ، أن جزءاً كبيراً من هذه الأراضي يفلح لصالح الباي ، والباقي يستغل للرعي الخاص بخيول الباي[4].

وهذه الفلاحة تستغل بطريقتين ، هما التويزة و الخّماسة ، والخماسين هم الذين يتلقون من الدولة الحيوانات والبذور والمحاريث لينالوا من الإنتاج 5 على1 كأجر لهم [5].

3- أراضي العرش :

وهي أراضي تابعة للقبائل غير المتعاونة مع الأتراك ، وكانت أقل شأن من الناحية الاقتصادية ، لأنها تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية وكانت في غالبيتها مخصّصة للرعي.

---

(1) ناصر الدين سعيدوني والشيخ بوعبدلي، المرجع السابق ، ص61.

(2) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر و العهد العثماني ، دار الهدى ، الجزائر ، ط1، دت ، ص154.

(3)سلاء الذيب ومريم الذيب، الزراعة في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين 1919- 1939م ، تحت إشراف محمد حركات ، قسم التاريخ معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المركز الجامعي بالواد ، 2010- 2011م، واد سوف، 2011، ص11.

(4) حنيفي هلايلي، المرجع السابق ، ص154.

(5) سلاء الذيب ومريم الذيب، المذكرة السابقة، ص30.

وبالرغم من تنوع المحاصيل فإن الفلاحة كانت تعاني من عدة مشاكل في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني ، وتعود هذه الصعوبات إلى التقنيات الفلاحية البدائية والظروف الطبيعية الصعبة فقد ساعد استقرار الحكم وظهور دايات أقوياء مثل عبدي باشا [1] وإبراهيم باشا [2] على توسّع أراضي الدولة بمواطن العشائر واستقرار أوضاع الملكيات المشاعة [3] .

أ- الوقف ودوره في الحياة الاجتماعية :

وهي الأراضي التي تحبس على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية ويعود التصرف فيها إلى ناظر الأوقاف ، وتتوزع هذه الأراضي حول المدن الكبرى ويقُال أنها ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة الخاضعة للبايلك ، وأهم إنتاج هذه الأراضي يتمثل في الحبوب الخاصة بمناطق الأطلس التلّي والهضاب العليا ، ونظراً لكونها مادة رئيسية تصدر وتستهلك فإن الدولة سيطرت على معظم سهول قسنطينة وغريس وقلعة بني راشد.وبالرغم من هذا الإنتاج الزراعي وكثرته في بعض الفترات فإن سكان الأرياف كانوا يعيشون ظروفا صعبة للجفاف الذي كان يسود المناطق أحياناً وضعف وسائل الزراعة أحياناً أخرى ، إلا أن الدولة قامت في كثير من الأحيان بجمع الضرائب الثابتة والطارئة [4].

2- الصناعة :

1- أنواع الصناعات والصنائع النادرة :

أ- صناعة السفن :

شّجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الجهاد البحري وقد ، كان أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب ، وكان أهمها مراسي الجزائر و شرشال وجيجل وعنابة [5] ، حيث كان يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن ، وقد تصل في مرسى الجزائر إلى

(1) عدي باشا هو احد دايات الإيالة العثمانية ، الذي عرف بالصرامة و القوة وساعد في توسيع أراضي الدولة ، ينظر :
www.wikipedia.org.ar

(2) ولد في تركيا كان مساعدا لأبيه في جميع مشروعاته و محاربا لا يهاب الموت ، قام بإنشاء التكية المصرية سنة 1816 و من الحروب التي خاضها حرب المورة و الحرب في السودان ، ينظر: www.wikipedia.org.ar

(3) حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 155.

(4) يمينة درياس ، السكك الجزائرية في العهد العثماني ، دار الحضارة للطباعة و النشر ، لجزائر ، ط1 ،2007 ، ص 17 .

(5) حمدان بن عثمان خوجة ،المرآة ، تقديم و تعريب و تحقيق د.محمد العربي الزبيري ، طبع المؤسسة الوطنية ، الجزائر 2008 ، ص 79 .

400 طن ، ومنذ القرن 17م اختص هذا المرسى بصنع السفن المستديرة المقدمة و القادرة على الإبحار في أعالي البحار بفضل الفنيات التي قدمها للبحرية الجزائرية القرصان الفلاميندي سيمون دانسا ، لكن صناعة السفن ما لبثت أن ضعفت لاعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى [1].

ب- صناعة الأسلحة :

وتشمل صنع البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود التي كانت تصنع بالمدن الكبرى كقلعة بني راشد [2] و قسنطينة والجزائر ، ففي مدينة قسنطينة كان يعمل بمصنع البارود عشرون عاملاً ، وفي مدينة الجزائر مصنعان أحدهما لتحضير البارود يعمل فيه حوالي عشرون عاملاً ، وآخر في صنع المدافع وتشكيل القنابل ، ويعود تاريخه إلى القرن 16م ، ثم تحّول مع بداية القرن 18م إلى صنع المدافع و تشكيل القنابل من مادة الحديد فقط ، و توقف هذا المصنع على الإنتاج عام 1808م بسبب قِدَم تجهيزاته وموت المهندس الأسباني المسئول عنه[3] ، هذا بالإضافة إلى الورشات العديدة التي كانت تصنع بها البنادق بمناطق بني راشد وجرجرة والقرقور والحضنة ، ومن أهم مراكز صنع الأسلحة النارية قلعة بني راشد وقلعة بني عباس [4] ، حيث كانت تصنع البنادق الجيدة المرصعة بالفضة و المرجان [5] .

ج - الصناعات التحويلية:

وتتعلق بتحضير مواد البناء ، و تذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وسرد العملة ، وهي تنتشر في المدن الكبرى كبلاد القبائل ، وقد اشتهرت مدينة الجزائر بتنوع صناعاتها التحويلية ، إذ كانت تتوفر على عدد كبير من أفران الجير ومقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون

(1) رابح لونيسي و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989م ، دار المعرفة ، الجزائر ،ج1 ،2010م ، ص52.

(2) موجودة بولاية غيليزان انشات من طرف العثمانيين ولد فيها محمد الخروبي رفيق الامير عبد القادر ، ينظر:
www.wikipedia.ogr.ar

(3) درياس لخضر، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني ، دار الحضارة للطباعة ، الجزائر ، ط 1 ، 2007 ، ص 237 .

(4) يعود تاريخها إلى القرن 15م ، أسسها الأمير عبد الرحمان لقبت ببني العباس نسبة إلى السلطان احمد الذي لقبه والده (بالعباس) وتقع بنواحي البويرة ، ينظر: www.wikipedia.ogr.ar

(5) وليام سبنسر ، الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب و تقديم عبد القادر الزيادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2006م ، ص152

والأسوار وكذلك ورشات صنع القطع الحديدية كالأقفال وأنابيب البنادق ، أما في المدن الأخرى فأهم هذه الصناعات هو استخراج ملح النترات بأرزيو وصنع الأدوات الفخارية والأواني الخزفية [1].

د- الصناعات الغذائية:

وتتوزع على أفران الخبز (الكوشات) ومطاحن الدقيق (الرحى) وعصر الزيتون وتصبير الفواكه ، حيث كانت مدينة الجزائر تضم العديد من هذه المطاحن و الأفران التي بقيت سجلات دخْلها تشهد على نشاطها مثل أفران ابن عدارد وبطحة والخندق ، أما صناعة تجفيف الفواكه وتحضير المربى وتقطير ماء الورد ، فقد اختصت بها العائلات العريقة من الأندلسيين والبلديات التي كانت تسكن كل من قسنطينة وتلمسان [2].

هـ- صناعة النسيج:

تطورت على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصنع الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل (القطيفة) ، فمن مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية نذكر مدن ندرومة ومازونة [3] ومستغانم والبليدة والجزائر ، هذا وقد اشتهرت أقمشة ندرومة بجمال ألوانها ودقة نسيجها وكثر الإقبال على المنادل ، أما صناعة المخمل والحرير ، فقد عرفت ازدهاراً في مدن الجزائر وشرشال واستعملت في أول العهد العثماني خيوط الحرير التي تنتج محلياً من شرانق دودة الحرير (القز) ، أما الأنسجة الصوفية المعتمدة على الإنتاج المحلي من الصوف فكانت تصنع الأغطية والجلاليب والأحزمة في كل من قسنطينة وتلمسان [4].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي ، المرجع السابق ، ص68.

(2) ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، نفس المرجع، ص69 .

(3) مدينة تاريخية جزائرية تقع في الغرب في قلب جبال الضهرة التابعة لولاية غليزان ، أُسست من طرف الأمازيغ وطورت من قبل العثمانيين ، ينظر: www.wikipedia.ogr.ar

(4) صالح عباد ، المرجع السابق ،ص 247.

و _ صناعة الجلود :

أهمها صناعة الأحذية في مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد وصناعة السروج والمحافظ بالجزائر وقسنطينة التي اعتبرت أهم مراكز الصناعة في العهد العثماني ، إذ كان أكثر من 15 % من اليد العاملة [1] .

ي- الصنائع النادرة :

يلاحظ أن بعض الصنائع كانت قليلة الإنتشار ، مثل بيع الساعات وإصلاحها إن لم يسجل بشأن ذلك إلا عدد قليل ممن تعاطوا هذه الصناعة ، كما لم يسجل إسهام العناصر الحضارية في الصنائع الراقية كالصياغة (وصناعة الجواهر) ، رغم وجود سوق عرفت بسوق الصاغة ، م نرصد حالات قليلة لمن تعاطوا هذه الحرفة وتشير المصادر الغربية العائدة إلى بداية الاحتلال إلى وجود عدد من صنّاع المصاغ من غير اليهود [2].

2- خصائص الصناعة في الجزائر العثمانية :

اتصفت الصناعة الجزائرية بعدة خصائص عامة يمكن أن نشير إليها باختصار في النقاط التالية:

1- كانت تعتمد أساساً على المواد الأولية المتوفرة في البلد كالصوف والحديد والجلود والأخشاب والمعادن المختلفة كالنحاس والفضة والرصاص والحديد والرخام [3] .

2- لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي و إنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية، وذلك لعوامل معينة.

3- اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن، تتصف بدقة الصنع ورِقّة الذّوق كالأحزمة والشواشي والحلُي والجواهر والأقمشة الحريرية المذهبة.

---

(1) عائشة غطاس ، الحرف والحرفيين في مدينة الجزائر 1700- 1830م ، مقاربة اجتماعية اقتصادية ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر 2002م ، ص131.

(2) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص132.

(3) امال شارني وجهاد يعقوب ، المذكرة السابقة ، ص42.

4- كما اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة إلى صناعة الأرياف فهي موّجهة لسدّ الحاجات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كالأدوات الفخارية والخشبية والطينية والأنسجة الصوفية كالجلابة والبرنوس بالإضافة إلى الصناديق والأقفال.

5- تتمثل طرق صنعها و مواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي في المدن والأرياف، ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة مثل مناطق جرجرة [1].

6- تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه داخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين[2].

3- منافسة المصنوعات الأجنبية:

ففي الوقت الذي اضطر فيه الصُنّاع الجزائريون إلى رفع أسعار منتوجاتهم لتغطية الإلتزامات المالية وتسديد الضرائب الثقيلة ،كان الحكّام يقبلون على شراء المصنوعات الأوروبية ويعملون على تشجيع الإستيراد من الخارج وهذا ما ترك أثر (سلبي) على نوعية المصنوعات الجزائرية [3] ، ويتضح لنا ذلك إذا عرفنا أن تلمسان شملت في أوائل العهد العثماني أكثر من 500 مهنة لصناعة النسيج وأصبحت مخزناً لبضائع تجّار فاس وقسنطينة ، في نفس الفترة كانت مستودعاً لصناعة تونس من الشاشية ومما زاد في حدّة منافسة المصنوعات الأجنبية للمصنوعات الجزائرية ، عدم انتهاج سياسة الحماية الجمركية المعمول بها آنذاك في البلاد الأوروبية كفرنسا. إذ كان يسمح للبضائع الآتية من الأقطار العثمانية بدفع رسم منخفض لا يزيد على 4 % من سعر البضاعة ، وأعطيت لبعض الدول الأوروبية امتيازات مكّنتها من تصدير إنتاجها الصناعي إلى الجزائر مقابل رسوم جمركية زهيدة [4].

(1) ناصر دين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص70.

(2) ناصر دين سعيدوني، نفس المرجع، ص70.

(3) أمال شاربي وجهاد يعقوب، المذكرة السابقة ، ص42.

(4)أمال شاربي وجهاد يعقوب، المذكرة نفسها ، ص63.

4- المراكز التجارية:

أ- المراكز الداخلية :

تتمركز في المدن الكبيرة كقسنطينة والجزائر وتلمسان و ورقلة وغيرها زيادة على الأسواق الأسبوعية التي تنعقد في الأرياف ، بالإضافة إلى المحطات التجارية التي كانت بمدن الشمال والواحات وبلاد السودان وكذا قوافل الحجيج التي تربط الجزائر بمدن الحجاز [1].

ب- المراكز الخارجية:

مثل ميناء عنابة والجزائر و وهران ، وترتبط مباشرة مع دول البحر الأبيض المتوسط سواءً الإسلامية منها أو المسيحية ، إذ كانت تستورد هذه الموانئ من بريطانيا مثلاً المواد المعدنية النحاس والرصاص ، ومن فرنسا الفولاذ الأوربية ، فتتمثل في الصوف والجلود ، أما المدن الغربية الساحلية فكانت تستقدم معها الجلود المغربية والأحذية الجلدية وكانت العلاقة التجارية مع كل من تونس والسودان وطرابلس وسوريا وتركيا تتمثل في الحصول على الحاجات الضرورية ، بالإضافة إلى المواد الكمالية مقابل استيراد العبيد والملح والبخور والأسود والحمير المصرية [2].

2- النشاط التجاري:

يتوزع النشاط التجاري في الجزائر في العهد العثماني على المدن الكبيرة والأسواق الأسبوعية والموسمية ، فمن أهم المراكز التجارية مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان ، ففي مدينة الجزائر تتمركز الأسواق التجارية في شارعين رئيسيين ، أحدهما يمتدّ من باب عزون إلى باب الواد [3] ، والأخر من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى ، ففي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان والزيت والشمع واللوح والخضارين ، وفي الشارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى مهمة منها سوق السمن والقيسرية حيث تباع الكتب ، أما مدينة قسنطينة فقد ارتبطت تجارتها بقوافل تونس والصحراء ، فكانت تستورد الأقمشة والخيوط المذهبة والآلات الحديدية والجواهر والأدوية وتصدر مقابلها البرانيس والجلود والحياك والمواشي وتماثل قسنطينة

(1) يمينة درياس ، المرجع السابق ، ص23.

(2) يحي بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830- 1945م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995م ، ص74.

(3) عمار عمورة ، المرجع السابق، ص241.

من حيث النشاط التجاري مدينة تلمسان التي استقطبت تجارة المغرب الأقصى والجهات الغربية من الجزائر ويضاف إلى هذه المراكز التجارية الثلاث بعض الواحات الصحراوية التي كانت تؤلف محطات تجارية مهمة وأسواق كبيرة [1].

3- المعوقات التجارية:

عرف القطاع التجاري ركوداً بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوربية ، وذلك بسبب سيطرة القرصنة على التجارة الاقتصادية في الإيالة ، فأصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظّاً في ميدان التجارة العالمية ، وقد كان العائق الأساسي الذي عرقل النشاط التجاري ، هو الاحتكار الحكومي. فقد كان الديوان أكبر تاجر في الإيالة ، فله الحق وحده في بيع الحبوب ، فهو الذي يحدد السعر ويحرم بيع المنتجات للشركات الأجنبية إلا بفوائد تتراوح ما بين 50 % إلى 60 % وكانت الجزائر تشترط استخراج رخص لتصدير الحبوب والأنعام ، كما كانت حقوق تصدير الجلود و الشمع و الصوف تعط في شكل امتيازات سنوية لمن يدفع أكثر [2].

الأوضاع الاجتماعية :

1- أوضاع السكان في العهد العثماني :

1- تصنيف السكان:

انقسم سكان الجزائر خلال العهد العثماني إلى قسمين أهل المخزن و أهل الرعية :

أهل المخزن :

فأهل المخزن هم رجال الإدارة والحكم من عسكريين وموظفين ومدنيين وأصحاب الامتيازات وكبار الملاكين وباختصار أن أهل المخزن هم الذين تتشكل منهم الطبقة الحاكمة التي تشتغل وتعيش على حساب الآخرين الذين تتكّون منهم الرعية [3].

---

(1) يمينة درياس ، المرجع السابق ، ص71.

(2) حنيفي هلايلي ،المرجع السابق ، ص158 .

(3) هو مصطلح يعني مجموعة من البشر يتبعون للزعيم أو الوالي ، ينظر :ar.wikipedia . org

وأهل الرعية هم أفراد الشعب الذين يمكن لأهل المخزن[1] استخدامهم و تجنيدهم في كل وقت ، فهم تحت تصرف أهل المخزن ورهن أوامرهم ، وهناك صنف ثالث لا يدخل في هاذين القسمين فهو الجزء الذي لا يخضع لسيطرة الدايات مباشرة لأنه تابع لأمراء مستقلين ، فهذا القسم يكون متحالفاً تارة مع الأتراك وتارة تحدث بينهم اصطدامات ، وهؤلاء الأمراء أو الشيوخ وإن كانوا قد استطاعوا الاحتفاظ بنوع من الحكم الذاتي ، لكنهم لم يتمكنوا من القضاء على الحكم التركي لتفرقتهم و عدم توحيدهم ،و قد أدرك العثمانيون هذا الخطر من الأمراء و بذلوا ما في وسعهم من وسائل سياسية و إغراءات و مناورات من أجل خلق أحقاد وصفوف متعارضة تقتل التوحيد ، فمثلاً عملوا على خلق منافسات بين أفراد البيت الواحد[2] ومن السهل أن نتصور سخط الجماهير الشعبية على نظام مثل هذا يعيش على دماء الكادحين في الداخل وطبعاً لم يكن راضياً على هذا النظام إلا أهل المخزن الذين يتكّونون من :

- أصحاب الامتيازات فهناك وظائف تدر على صاحبها امتيازات معينة .
- المخازنية الذين تتولى الدولة تجهيزهم بالسلاح و إعفاء أراضيهم من الضرائب.
- وهناك صنف أخر من المخازنية لا يتمتع إلا بامتيازات ضئيلة ، لكنه يستطيع بوصفه خادماً مباشراً للبايلك[3].

2- سكان المدن والأرياف :

• سكان المدن :

أهم المدن الجزائرية في أواخر العهد التركي هي الجزائر وقسنطينة ، وهران تلمسان ، عنابة ، معسكر ، مازونة ، المدية ، البليدة ، بسكرة ، مليانة ، مستغانم ، بجاية المسيلة، تبسة ، تقرت ، ورقلة ، غرداية ، تقطن هذه المدن طوائف تختلف من مدينة إلى أخرى لكن بعض الطوائف نجدها في أغلب المدن ، فطائفة الحضر نجدها في كل المدن وكذالك البرانية ، ونجد الأتراك في المدن الكبرى وخاصة الجزائر ، كما نجد الكراغلة في أغلب المدن و حتى خارجها ، و نجد اليهود موزعين على أغلب المدن الجزائرية ،

(1) تعني حرفيا المستودع ، ويصطلح به النخبة الحاكمة في المغرب منذ عهد السعديين إلى عهد الاستعمار ، وهي تضم المسؤولين في البلاط الملكي والأعيان وزعماء القبائل ، ينظر: www.wikipedia.ogr.ar

(2) محمد مبارك الميلي ، الجزائر في القديم و الحديث ، مكتبة النهضة الجزائرية ،بيروت ، لبنان ،ج3 ، 1964م ، ص292 .

(3) محمد مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 293 .

تلمسان ، وهران ، معسكر ، قسنطينة ، مستغانم ، وفي واحات ميزاب وفي قرى بلاد القبائل وفي المدية وبجاية.[1]

- **سكان الأرياف :**

تُهيمن على الأرياف الحياة القبلية ، سواء في الصحراء أو في السهول العليا أو في المناطق الجبلية والسهلية ، حتى الجماعات التي ليست لها علاقة قرابة انتظمت في تنظيمات قبلية كما هو الشأن مع بعض جماعات المخزن ، لقد امتد تأثير التنظيم القبلي حتى إلى المدن ، حيث نجد إحياءها امتداداً إلى قبيلة أو جهة من الجهات في الكثير من الأحيان تعكس الحيازة الجماعية للأرض التي كانت سائدة ، هذا التنظيم الاجتماعي الذي بدا يعتليه الانحلال البطيء في بعض المناطق وخاصة مدينة الجزائر[2].

3- الأحوال الصحية:

1- انتشار الأمراض والأوبئة:

تضاءل عدد سكان المدن وتناقص سكان الأرياف ، مما تسبب في ضعف الاوجاق [3] ، أدى هذا الوضع إلى تناقص عدد التجار وقدرة الحرفيين ، والظاهر أن ذلك التدهور يرجع إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة ، وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوربية وارتباطها بالمشرق العربي ، لاسيما مصر والحجاز ، ومما ساعد على انتشار هذه الإمراض واستيطانها في البلاد ، انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية وحول المدن الكبرى فالأدوية كانت غير موجودة ومتوفرة ، وحتى الصيدلية الوحيدة لمدينة الجزائر كانت لاتتوفر إلا على بعض العقاقير والحشائش [4].

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص355 .

(2) صالح عباد ، المرجع السابق ، ص362.

(2) كلمة تركية تعني المكان المعّد من الطين الذي تُشعل النار فيه ، ثم أطلقت فيما بعد على مجتمع أرباب الحرف ليصبح في العهد العثماني لقب لأصناف جُند السلطنة الذين شُكّلت منهم القوات البرية والبحرية ، وانظر: www.wikipedia.ogr.ar

(4) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 2000م، ص 556 .

2- وباء الطاعون :

شكل الطاعون أخطر مرض عانت منه كل الفئات الاجتماعية بالجزائر خلال العهد العثماني، كما تعرضت إلى ضرباته الحادة كل العناصر الأجنبية المقيمة بالبلاد وتسبب بانهيار ديمغرافي وأدى إلى تدهور الوضع الصحي بتشوهات خطيرة في البيئة الاجتماعية ، لقد أثر هذا الوباء على الأوضاع الصحية بالجزائر العثمانية مرتبطة بالعوامل الأخرى التي أثرت على الوضع الصحي للسكان مثل الاضطرابات الجوية والتذبذبات المناخية وفترات الجفاف والفيضانات بالإضافة إلى اجتياح الجراد ، فأما أماكن العلاج فكانت محصورة حول بعض المصحات والملاجئ مثل ملجأ الأمراض العقلية المخصص للأتراك بالإضافة إلى مارستانات[1]. وما يمكن ملاحظته أن الأوبئة تتكرر كل عشرة أعوام أو خمسة أعوام ، ففي القرن 17م انتشرت الأوبئة في مختلف جهات البلاد مدة حوالي 39 سنة أما القرن 18م ظهرت أثناء الأوبئة طيلة السنوات التالية:1700م،1728م،1732م،1740م،1749م[2]. ودام ثلاث سنوات قضى خلالها على ألف نسمة وكان يهلك في الشهر الأول ما بين 300 و 400 نسمة في اليوم وهكذا أصبح وباء الطاعون من مظاهر البيئة الجزائرية فتكرر ظهوره بها باستمرار و قد كان مرتبطاً بحركة الأسطول الجزائري واحتكاكه الدائم بموانئ الشرق ، فأصبحت عدواً تنتقل بسرعة في جميع جهات البلاد ومسافة انتشاره قدرت بـ 200 إلى 400 كلم سنوياً و مع بداية القرن 17م، اتّصف الطاعون بتواتره التكراري ، إذ تعاقب بصورة مثيرة للدهشة عانت خلالها إيالة الجزائر من اجتياح المرضى أكثر من إيالة تونس التي تضررت هي الأخرى من جراء انتشار الأوبئة بنسبة 26 سنة معدية [3].

(1) جمع مارستان وهي مصحة أو مستشفى أو دار للمرضى ، ينظر: www,almaany.com

(2) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق ، ص 561.

(3) فلة القشاعي موساوي ، وباء الطاعون في الجزائر العثمانية ، مجلة الدراسات الإنسانية ،جامعة الجزائر ، العدد1، 2001، ص 65

الفصل الأول

السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر

أولاً: القطـاع الزراعي

ثانياً: القطـاع الصنــاعي

ثالثاً القطاع التجاري

الفصل الأول :السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر

أولاً: القطاع الزراعي :

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية ، حيث كانت الأرض هي الثروة الحقيقية بالنسبة للجزائريين ، وكان القطاع الفلاحي هو الركيزة الاقتصادية للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ، مما جعل الاستعمار يخطط لها كمشروع استعماري لخدمة مصالحه ، وعمل على السيطرة عليها وكذا توجيهها ، وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر من خلال الإجابة على نوع السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر داخل هذا القطاع .

1- نزع ملكية قطع الأراضي :

كرست الإدارة الاستعمارية مجموعة من السياسات في القطاع الزراعي ، حيث تمكّنت من السيطرة على أكبر مساحة زراعية خصبة [1] ، لأن الأراضي هي مصدر العيش والاستقرار ، إذ اعتبرت رمزاً للكرامة التي يعتّز بها الجزائري ، فالعلاقة التي جمعت الجزائريين والفرنسيين لم تكن مجرد سلب وبل علاقة طرد اقتصادي[2] ، فما يثير السكان ويخيفهم هو أن يَروا أراضيهم تُسلب منهم وتفلّح أمامهم من طرف المستعمر ، فهده السياسة لا تثير فقط أولئك الذين انتُزِعت منهم ملكية أراضيهم ، بل أثارت كل المواطنين [3] ، وكان هّم فرنسا الوحيد هو تجريد كل السكان من أراضيهم بشتّى الطرق والوسائل واستغلالها لخدمة مصالحها الفلاحية ، فالنظام الاستعماري وارتكازه على الحكم المباشر لا يعرف معنى الواقعية أي العدل و الإنصاف[4] ،كما قال ش.ريشار: " تعدّ أولى مصالح الدولة"[5]. فقامت الإدارة الفرنسية بتهيئة الأرضية اللازمة التي تعددت مصادرها من أملاك الدولة و قد قدّرت بـ 3 ملايين هكتار التي ملكتها فرنسا من أسلافها العثمانيين ، وكذا الأملاك الغابية والأراضي الصالحة للزراعة.[6]

---

(1) يحي بوعزيز، ثورات في القرنين 19و20م ، منشورات متحف المجاهدين ، الجزائر ، ط1 ،ج1 ،دس، ص232 .

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 _ 1900م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ج1، ط1، 2000، ص26 .

(3) الكسي دو طوكفيل ، نصوص عن الجزائر في الفلسفة و الاحتلال والاستيطان ، تر إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008م ، ص 28 .

(4) فرحات عباس، ليل الاستعمار ، ترجمة : أبو بكر الرحال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، دط، 2010 ، ص 12

(5) Ch,richard –Du:Gov arabe et de linstitution qui doit lexerecer ,alger,1848 p64

(6) alistaie horne, Histoire de la guerre dalgèrie, edision albin michel, paris,1987,p 31.

وقد اعتبر نظام الملكية في الجزائر قبل الاحتلال خاضعاً في الغالب لمجموعة من قواعد الشريعة الإسلامية و تضمنّت أنواع الملكية الزراعية ، أراضي الحكومة ، وأراضي الأوقاف الإسلامية وشكّلت من حوالي 25 مليون هكتار شملت 800 عقار في العاصمة وحدها ، سيطر العثمانيون على الكثير منها ، من أراضي القبائل (العروش) ، والمساحات الفردية (الملكية الفردية للأراضي) [1].

و قد قامت فرنسا في بداية الاحتلال بإتلاف وثائق ملكية الأراضي أين وجِدت واستولت على أراضي الحكومة والأوقاف الإسلامية بالقوة وضّمتها لأملاك الدولة كمرحلة تمهيدية لتوزيعها على المعمرين . ثم عمدت في مرحلة لاحقة إلى إعطاء الصفة القانونية لتلك العمليات [2].

2- قوانين نقل الملكية الزراعية وصادرة الأراضي :

تعتبر أهم المصادرات والتأميمات التي طالت الأراضي الزراعية الجزائرية حتى عام 1870م بلغت وشملت 600.000 ألف هكتار وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة اكتست عمليات السطو على الأرض أبعاداً أشمل بفعل سقوط النظام الإمبراطوري الذي حدّ نسبياً من أطماع المستوطنين لخوفه من الثورة الجزائرية وهزيمة فرنسا أمام بروسيا التي أدت إلى نزع أراضي التّل بالغصب وإعطائها للمستوطنين[3].

وكذا فشل ثورة المقراني 1871م[4] التي تلتها مجموعة من المصادرات والتأميمات التي أتاحت لفرنسا الفرصة لتحقيق أطماعها بواسطة حملة من القرارات والمراسيم والقوانين لنقل هذه الملكية أهمها[5]:

1- مرسوم 8 سبتمبر1830م :

ويشمل مصادرات الأوقاف الإسلامية والإستيلاء عليها ، وقد لحقها قرار 7 ديسمبر 1830م والذي يلحق الأوقاف جميعها بأملاك الدولة الفرنسية وبالإضافة إلى أراضي البايلك و كذا مرسوم 1832م الذي طبق على القبائل الثائرة [1].

---

(1) بشير بلاح ، موجز تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830-1989م ،دار المعرفة ، الجزائر ، دت ، ص55.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص56.

(3)رابح لونيسي و آخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، دار المعرفة، الجزائر، ج1،2010، ص90.

(4)وهو محمد المقراني وعين من طرف الفرنسيين (بلشاغا) وهو منصب أقل من الخليفة وهو من الألقاب التركية ، و قد قام بثورة أخذت اسمه سنة 1871م ، ينظر: يحي بوعزيز ثورات الجزائر في القرنين 19- 20م ، المرجع السابق ، ص 232.

(5) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص91.

2- قانون 1 اكتوبر1844م :

صدر هذا القانون فيما يخص الأوقاف والممتلكات العقارية وأهم ما نصّ عليه أن الأراضي غير المزروعة أو التي لم تثبت ملكيتها بعقد صريح و تسجيل في المصالح العقارية الفرنسية تصبح تابعة لأملاك الدولة ، حيث تكون حرة بالتصرف فيها. ومنح هذا القانون للأهالي مدة ثلاث أشهر لوضع مخططات مفصلة لأراضيهم مبرزين فيها الموقع والمساحة وتسلم خصيصاً للمصالح الفرنسية من أجل دراستها ، كما ينصّ هذا القانون أن كل أرض لا تخضع لهذه العمليات تعتبر أرض بدون مالك[2].

3- قانون 31 أكتوبر 1844م:

ينصّ على مصادرة أراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضدّ الفرنسيين أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم ، وكل من يساعد أعداء الإدارة الاستعمارية بشكل مباشر أو غير مباشر.كما تمّ دعم هذا القانون بقرار أصدره الحاكم العام بيجو في 18افريل 1846م [3] ، وينص على مصادرة الأراضي المتروكة بلا سبب و كذا أراضي العرش التي رحل عنها[4].

4- قانون 21 جويلية 1846م:

وينص هذا القانون على مصادرة أراضي البور والرعي التابعة للعرش ، حيث فرضت على كل مالك أرض جزائري حيازة وثائق تثبت ملكيته وإلا ضّمت أرضه إلى الدولة[5] بدعوى أنها غير مستغلة إلا إذا عادوا إليها في حدود شهر واحد من يوم قرارهم وطلب العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها ، فيهدف هذا القرار على عزل الشعب عن المقاومة[6].

---

(1) سلاء الذيب ومريم الذيب ، المذكرة السابقة ، ص44.

(2) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص28,

(3) لقد استطاعت السلطات الاستعمارية بمقتضى هدا القرار أن تستولي على مساحات هامة من أراضي الغرب الجزائري والهدف الأساسي من هذا القرار كان سياسياً بدرجة أولى وهو عزل سكان المنطقة من مقاومة الأمير عبد القادر (1830_1847م). ينظر: الغالي غربي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد ،دار هومة ،الجزائر ،دط ،2000، ص221.

(4)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص ص28_29.

(5) رابح لونيسي و اخرون، المرجع السابق ،ص 56.

(6) سلاء الذيب ومريم الذيب، المذكرة السابقة ، ص94.

5- قانون 16 جوان 1851م:

القاضي بمصادرة أراضي القبائل و إلحاقها بملكية الإدارة الاستعمارية ، ولما ألغي هذا القانون قرر مجلس الأعيان نشر نص يقوم على :تحديد أراضي القبائل ، توزيع الأراضي المحددة إلى دّوارات ، وتحويل الأراضي إلى ملكيات فردية داخل كل دّوار وهذا بموجب منشور 22 أفريل 1863م [1] ، ولقد نجحت فرنسا بفضل هذه القوانين وغيرها من إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي ، إذ استطاعت أن تستولي على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة [2].

6- مرسوم 30 أكتوبر 1858م:

و يمدد إجراءات الأمرية الحكومية لعام 1844 بتاريخ 1 أكتوبر وتمس بذلك بعض الملاك المسلمين[3].

7- مرسوم 22 أفريل1863:

جاء هذا المرسوم لوضع الأمور في نصابها يعني تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتوزيع الأراضي الجماعية وتقسيمها إلى دواوير حتى تصبح موزعة على أراضي ذات ملكيات فردية بين السكان ، فالهدف إذا تفتيت ملكية العرش للأرض , فقد تمكن الأوربيون من هذه السياسة على كسب المزيد من الأراضي الزراعية التي بيعت بأبخس الأثمان [4].

---

(1) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870_1939م ، مذكرة ليسانس في التاريخ ، المركز الجامعي بالواد ، بإشراف عثمان زغبب ، 2009-2010م، واد سوف ، 2010، ص13.

(2) غربي الغالي واخرون، المرجع السابق ، ص220.

(3) سلاء الذيب ومريم الذيب، المذكرة السابقة، ص94.

(4) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص35.

8- قرار 30 مارس 1871م:

جاء بعد ثورة المقراني ، ونصّ على مصادرة أراضي كل من قام (أو يقوم) نشاطاً معادياً لفرنسا [1] ، فتضّمن مصادرة أملاك خمسين من أعيان المنطقة بتهمة قيادة العصيان ، ثم قانون 1872م والذي تمّت فيه مصادرة الأملاك العامة [2].

9- قانون 26 جويلية 1879م:(قانون فارني)

جاء هذا القانون بعد أن تقدم فارني(Garnier)[3] بتقرير وهو ممثل البرلمان ، خضع للتصويت وبناءً على هذا التصويت صودق على هذا القانون في 26 جويليه 1837م ، وقد نصّ على إنشاء الملكية الفردية والقضاء على الملكية الجماعية [4] أي فرض إقامة الملكية الفردية على أراضي العروش التي لم تتمكن فرنسا من ضّمها إلى أملاك الحكومة (لتسهيل انتقالها للمعمرين بالبيع أو التهديد ...) [5] و هذا تبعاً لإجراء مزدوج حدّده الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 08 حتى 24) و يعتبر هذا القانون مكّملاً للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 22 افريل 1863م بإقرار الملكية الفردية للجزائريين[6] ، ثم تبعتها قوانين قوانين أخرى أدّت كلها إلى ارتفاع مساحة أراضي المعمرين بالوثيرة التالية:

- 1860 :370.000 هكتار.
- 1900 :1.900.000 هكتار[7]

(1) بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص56.

(2) سلاء الذيب ومريم الذيب ، المذكرة السابقة ، ص95.

(4)الدكتور فارني نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي وهو الذي اقترح قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة، انظر: رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص91.

(4) عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962م ، طبعة خاصة وزارة الجاهدين ، دب ،ج1، 2008 ، ص 362.

(5) بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص56.

(6) عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص363.

(7) بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص56.

10- قانون 23 مارس 1882م:

صّوت البرلمان الفرنسي على قانون 23 مارس 1882م، الذي يرسي على القواعد الخاصة بالملكية الفردية ، ويقضي بإنشاء الحالة المدنية ، ونصّ أيضاً على منح الأشخاص ألقاب وكنايات عائلية[1].

11- قانون 22 أفريل1887م :

لم يكن هذا القانون عفوياً نابجاً عن تلاحق الأحداث ، بل كان خطًّا مرسوماً و مرتباً ، ز قد جاء بسماح للأوروبيين بالتوغل في أراضي العرش أي ضمان استيطانهم في الجزائر أي إمكانية تأسيس ملكية فردية في أراضي القبائل ,و قد كان تطبيق هدا القانون بطيء لتطلبه على وسائل و مواد بشرية كبيرة مما أدى إلى إعاقة التوسع الاستيطاني [2] .جدول رابح لونيسي ص91

12- قانون 16 فيفري 1897م :

جاء هذا القانون كحل لمشكلة إعاقة قانون 22 أفريل 1887م ، وذلك بتطبيق الإجراءات التي ينصّ عليها قانون 1887م على من يرغبون في بيع حقهم من الأراضي العرش [3] لأن السلطات الاستعمارية وجدت عقبات تقنية متمثلة في الإمكانيات المادية والبشرية الضخمة ، لذا جاء كإصلاح لقانوني 1873 – 1887م [4].

ومما سبق يمكن القول أن فرنسا نجحت بفضل مجموعة من القوانين والمراسيم في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي إذ استطاعت أن تستولي على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة ، وقد أّدت هذه السياسة زيادة على طرد الجزائريين من أراضيهم إلى تدمير قطاعان المواشي بسبب تكوين الملكية الفردية ، مما حدّ من أراضي التجوال ، فمّر الشعب من إجراءات ذلك الظلم الذي عانى منه لسنوات طويلة بظروف كاَد ينقرض معها بفعل الجوع والأوبئة [5] ، وفي الأخير أصبح الاقتصاد الزراعي

(1) عدة بن داهة ، المرجع السابق ,37.

(2) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع، المذكرة السابقة ، ص372.

(3) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، نفس المذكرة ، ص19 .

(4) عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص381.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق ، ص57.

الجزائري جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية ، أي صارت أراضي الجزائر مكان توظيف ، حيث كانت الزراعة في نظر المستوطنين مشروعاً تجارياً أكثر منها نمط للعيش.[1]

3- توجيه الإنتاج الزراعي:

أ- المحاصيل المعاشية :(الاستهلاكية)

كان التأثير المباشر على النمط الزراعي بسبب الظروف المناخية ونوعية التربة ونمط العيش أي باختلاف المناخ من منطقة إلى أخرى أدى إلى ارتباط بغض الزراعات بالمناطق التي تزرع بها مثل زراعة البقول والحبوب بالسهول الساحلية ، واختصاص الجبلية بالأشجار المثمرة وتركز الريفي مناطق الهضاب العليا مثال على ذلك في قسنطينة مع زراعة معاشيه بسيطة وكذا الاعتماد على الرعي كلياّ في السهول الوهرانية ، و الصحراوي في بعض المناطق المرتفعة كالوانشريس والأوراس خاصة و من أهم هذه المنتجات الزراعية :[2]

1- الحبوب:

ومن أنواعها القمح والشعير والذرة والأرز والشيم ، فاحتلت الحبوب في الجزائر 40 من مجموع المساحة الإجمالية للزراعة أي حوالي 2860 ألف هكتار ، ومنها 782 ألف هكتار تحت تصرف لجان التسيير الذاتي ، وباقي المساحة للأملاك الأخرى ، وأكثر المناطق تتركز فيها الحبوب ، الجهات الشمالية بسبب الأمطار السنوية المعتبرة ، ولأن الحبوب تحتاج إلى كميات هائلة ومعتبرة من الأمطار لا تقل عن 300مللتر ، حيث تزرع الحبوب في شهري سبتمبر وأكتوبر وفي نهاية ماي ، وبداية يونيو تحصد الأرض ويوزع إنتاجها إلى العمالات التالية :سطيف وقسنطينة ، قالمة ، سوق أهراس ، تيارت ، سيدي بلعباس ، قد وجدت فرنسا هذا الإنتاج مخرجاً لازمتها عام 1847م ، حيث سيطر الجزائريون على نسبة 70 بالمائة من زراعة القمح و90 بالمئة من زراعة الشعير ، فبالنسبة للقمح كان على صنفين: قمح صلب خاص بالقطاع التقليدي في الشرق الجزائري للظروف المناخية الملائمة ومن الأنواع المنتجة له ، الزناتي ، البسكري ، المليانى، والصنف الثاني القمح اللين ، احتل مساحات كبيرة خاصة منذ 1890م ومثل حوالي 50بالمئة من مساحة الحبوب ويتمركز بالغرب والوسط للمناخ والتربة الملائمة يوجه نحو التصدير حيث وجد اهتمام من الأوربيين لذا لم يتراجع كباقي الحبوب. فاحتلت الحبوب 15بالمئة من مجموع

(1) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع، المذكرة السابقة ، ص20.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ، ص55.

الصادرات الزراعية حيث بلغت قيمة واردات الجزائر ، 467705 ملايين الفرنكات من مجموع واردات فرنسا البالغة 2563664 ملايين الفرنكات[1].

2- الخضر و الفواكه :

ومن أهمها الحوامض التي نقصد بها البرتقال والليمون وتغرس أشجارها في الأراضي السهلية التي تقع في ظّل الرياح لأنها تتطلب تربة رسوبية ، و من أهم المناطق التي تغرس فيها الحوامض هي سهول متيجة ، المحمدية ، مستغانم ، غليزان ، سكيكدة ، بجاية ، عنابة ، وتحتكر متيجة اغلب المساحة وثلثي الإنتاج الإجمالي للبلاد ، وبلغت المساحة المزروعة بالحوامض أي السنوات الأخيرة حوالي 42الف هكتار و لها أنواع :25الف هكتار للبرتقال ، 4 آلاف هكتار لليمون ، 13 ألف هكتار للمنذرين ، أنتجت هذه الأشجار كلها ما يقارب 24 ألف طن أي ما يعادل 10 ألف طن للهكتار الواحد و تحتل الجزائر المركز العاشر في الترتيب العالمي لإنتاج الحوامض.[2]

وتبلغ قيمة مجموع الصادرات الزراعية للخضر والفواكه 6 بالمائة من مجموع الصادرات الزراعية ، وتبلغ كذلك قيمة المنتجات الجزائرية من الواردات الفرنسية للحوامض قيمة 122257 مليار فرنك من واردات فرنسا ، أما بالنسبة لأهم موانئ التصدير للحوامض العاصمة ، مستغانم وعنابة ، سكيكدة ، لقربها من مراكز الإنتاج[3].

3- التمور :

تعتبر التمور المورد المهم والأساسي لحياة سكان الواحات باعتباره ثروة المنطقة الجنوبية. فمن الإحصائيات التي ذكرت عن واحات الجنوب الجزائري حيث قدرت النخيل المثمرة بست ملايين نخلة ، منها نحو المليون نخلة تنتج التمر المعروف بدقلة نور وهي من أجود أنواع التمور في العالم ، أما محصول التمر الجزائري سنوياً قدر نحو مليون وثمانمائة ألف قنطار.[4]

---

(1) عدي الهواري ، المرجع السابق ص 149

(2) سلاء الذيب ومريم الذيب ، المذكرة السابقة ، ص65.

(3) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص ص 158- 159.

(4) سلاء الذيب ومريم الذيب ، المذكرة السابقة ، ص 70.

أما بالنسبة للتصدير، فتقوم الجزائر بتصدير أحسن أنواعه للخارج بأسعار معتبرة، أما الباقي فيستعمل للاستهلاك في الأسواق الجزائرية.[1]

ب- المحاصيل التجارية:

عملت الإدارة الاستعمارية على تنظيم وتوجيه الإنتاج الزراعي لتلبية حاجات الاقتصاد الفرنسي حيث شرعت في ترجمة أحلامها بالاعتماد على تجارب زراعية ، وكان الغرض منها ليس لرفع الإنتاج الزراعي أو تحسينه و تطويره ، بل لمواجهة النمو الديمغرافي أو توفير فرص أكثر للعمل وإنما من أجل الرفع من المورد المالي[2] ، ومالبثت أن حسنت أوضاع هذه السياسة بعد تراجع في أسعار الحبوب في السوق العالمية ، فقامت بتوجيه المعمرين إلى الزراعات الأكثر مردودية و هي الزراعات الصناعية التصديرية والتي كانت في مقدمتها زراعة الكروم [3].

1- الكروم:

تطورت زراعة الكروم بشكل هائل وذلك لتكيفها مع المناخ وطبيعة التربة ومقاومتها للجفاف ولذلك زادت أطماع المستعمر الفرنسي في الوصول إلى معظم الأراضي الزراعية ، ورغبة المستعمر في زراعة الكروم بالجزائر من أحد العوامل الهامة لاستحواذها لأكبر عدد ممكن من الأراضي الفلاحية لزرعها كروم وتحويلها إلى خمور ولهذه الفكرة اهتمام متزايد لدى القيادات الفرنسية ، قبل سنة 1880م ولم تعرف زراعة الكروم انتشاراً حيث كانت مساحاتها محدودة لرفض المزارعين الفرنسيين لأي توسع في غراستها في الجزائر ، وبالنسبة لهم لا يحق للمستعمرة أن تواجه فرنسا بأي وجه من الوجوه ، أما بعد هذه السنة فشهدت زراعة الكروم انتشاراً واسعاً[4] ويعود سبب انتشار هذه الزراعة إلى الضرر الكبير الذي لحق الكروم الفرنسية نتيجة لتفشي وباء الفيلوكسيرا (PHYLLOXèRA [5].

(1) سلاء الذيب ومريم الذيب ، نفس المذكرة ، ص71.

(2) عدة بن داهة : المرجع السابق ,ص 210.

(3) حميدة عتيق زيد عائشة شايع :المذكرة السابقة ,ص 20

(4) عدة بن داهة، المرجع السابق ,ص 189

(5) الفيلوكسيرا:هو مرض يصيب النبات يطلق عليه اسم قمل النبات وهو يصيب زراعة الكروم.

قبل أن تشجع فرنسا زراعة الكروم في الجزائر كان الكولون يقوم باستيراد الخمور من فرنسا وأسبانيا ، ومع صدور قانون 11 جانفي 1851م الذي قام بإعفاء الصادرات الجزائرية التي كانت تصدر إلى فرنسا من الضريبة ، فخصصت لذلك أموال ضخمة عن طريق البنوك التي منحت قروضا للفلاحين وهذا التشجيع وسع مساحة الكروم التي قدرت بـ 2.036 هكتار عام 1854 منها في عمالة وهران لوحدها 1.020,39 هكتار موزعة بالشكل التالي :

جدول :المساحات المزروعة كروما في عمالة وهران (1854).[1]

الدائرة	المساحة المزروعة كروما
وهران	235
مستغانم	389.52
ارزيو	36.4
معسكر	332
تلمسان	27.47
المجموع	**1.020.39هكتار**

الوحدة :هكتار

وبعد ذلك بتسع سنوات (1863م) تطورت مساحة الكروم في كامل الجزائر إلى 2,036 هكتار موزعة كتالي :

- وهران:3.351 هكتار .
- الجزائر: 4.158 هكتار .
- قسنطينة :2,764 هكتار

(1) عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص 193.

ومما يلاحظ أنه في نفس السنة بلغ الإنتاج في عمالة وهران - لوحدها - 29.834 هكتولتر من الخمور ، و10.379 قنطار من عنب المائدة.[1]

(1) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 196.

جدول:تطور الكروم في الجزائر مساحاً وإنتاجاً (1881- 1896م) [1]

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	30.241	288.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.761.178
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079
1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.647.693
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

الوحدة :المساحة :هكتار

الإنتاج ،هكتولتر

(1) عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص197.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ تزايد مستمر في المساحات المزروعة ، وكمية الإنتاج بالنسبة للكروم ما بين (1881_1896م) ، ويرجع ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في تطويل زراعة الكروم .

أدى تفشي مرض الفيلوكسيرا إلى امتداده في سهول وهران ومعسكر وعنابة ، ولكي لايتخلى المزارعون عن إنتاج الكروم ، قامت فرنسا بتوقيع قانون 23 مارس 1899م والذي يسمح بزراعة الكروم الأمريكية التي تستطيع مقاومة مرض الفيلوكسيرا ، وفي سنة 1900م عادت الكروم لنشاطها في الجزائر حيث استفاد منها المعمرون بإنشاء المشاتل الخاصة من طرف سلطات الاحتلال [1].

ونستنتج مما سبق أن زراعة الكروم حظيت بتوسع كبير بفضل الاهتمام من طرف السلطة الاستعمارية، إلا أن هذه الأخيرة اعتنت بزراعات أخرى من أهمها التبغ.

2- التبغ:

وهو من أهم الزراعات الصناعية ، فقد أخد المسلمون هذه الغراسة من الأتراك ، وتبلغ المساحة المغروسة بالتبغ بـ 30 ألف هكتار وتنتج 800 ألف قنطار في السنة الواحدة و قد تزايدت المساحة المغروسة إلى 34 ألف هكتار وارتفع الإنتاج إلى 22 ألف قنطار ، لكن انحدر الإنتاج إلى ما دون 150 ألف هكتار والمساحة إلى ما دون 22 ألف هكتار وهذا التراجع سببه بيع الجزائريين التبغ إلى السلطات الفرنسية بأبخس الأثمان ، وهي بدورها تجني أرباح هائلة [2] ، وأهم الحقول الموجودة في الجزائر هي عنابة التي تعتبر أكبر منطقة تغرس التبغ ، حيث تملك ثلاث أرباع من المساحة الإجمالية ومنطقة القبائل والجزائر حتى وصلت إلى الجنوب بالوادي التي كانت تنتج ما بين 500 و 800 ، و كذلك سكيكدة ومتيجة ، وحول قالمة وتلمسان ومعسكر وعين تموشنت [3].

(1) عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص198.

(2)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص68.

(3) رابح لونيسي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م ، المرجع السابق ، ص96.

3- القطن :

يرجع إدخال زراعة الكروم إلى المهاجرين الأولين فهو بذلك زراعة كبيرة ، ولكنه كان موجوداً قبل الاحتلال الفرنسي[1] ، حيث كانت معظم محاولات السلطات الاستعمارية هي نشر زراعة القطن بين الفلاحين الجزائريين ، وفي هذا الإطار صدر مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 16 أكتوبر 1853م يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالجزائر عن طريق إشراك العنصر الأهلي لاستخدام اليد العاملة ، وعمل على زراعته في كل من المناطق خاصة قالمة ، لكن بالرغم من هذا الاهتمام والتشجيع لم ترق زراعة القطن الى النجاح الذي حققته الزراعات الأخرى لأن الشروط المناخية في الجزائر غير ملائمة ، ففي سنة 1854م اقترحت السلطات الاستعمارية مكافأة قدرها 25 ألف فرنك لمدة خمس سنوات لمن يزرع القطن ، فقد زرع القطن في متيجة وبوفاريك ومنطقة الغرب ، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل حيث تحولت كل هذه المساحات لزراعة التبغ والكروم في كل من وهران وعنابة ، وفيما بعد عادت زراعة القطن في منطقة الشلف وسهول عنابة. [2]

السنة	الكمية بالكلغ
1863م	141.257
1854م	493.309
1865م	615.183
1866م	744.158
1867م	381.603

وهذا يبين لنا في البداية الارتفاع الكبير في نسبة الإنتاج، أما سبب الانخفاض في السنة الأخيرة يرجع إلى عامل الجفاف الذي عرفته البلاد و الذي أدى إلى التدهور العام.

(1) سعد الله أبو القاسم ، المرجع السابق ، ص67.

(2) نفس المرجع، ص67.

ثانياً: القطاع الصناعي:

1- إستراتجية التصنيع :

شهدت فرنسا في النصف الأول من القرن 19م تطوراً صناعياً مما أثر بشكل مباشر وسلبي في استغلال الجزائر وجعلها مورداً للمواد الأولية ، فاجتهدت من أجل مصالحها على استكشاف المعادن واستخراجها ، حيث عرفت الصناعة الاستخراجية تطوراً مشهوداً في عهد الجمهورية الثالثة التي قامت بدورها في توفير وتسخير كل الوسائل باستغلال أكبر عدد ممكن من الثروات خاصة في المناجم ، ولأجل ذلك قامت بمدّ شبكة من المواصلات كانت سلسلة وصل حيث ربطت بين المناجم وموانئ التصدير ، كما أن هذه الصناعة أي الاستخراجية شهدت تطورا ملحوظا في بدايات سنة 1898م حيث ارتفع عدد الامتيازات الممنوحة لاستغلال المناجم فوق 51 امتيازاً في أول جانفي 1898م ، وحسب ما تدل عليه بعض تقارير المندوبيات المالية للحكومة العامة فإن عدد المناجم الممنوحة قد بلغ في السنوات التي تلت 1898م ، 96 منجما منها 57 في طريق الاستغلال [1] ، وبالنسبة لرؤوس الأموال اللازمة والتقنين والخبراء ، كانت تملكهم الحكومة والشركات الأجنبية ، فهي التي تقوم باستغلال الثروات المعدنية عن طريق هذه الإمكانيات [2] ، وهذا ما يشكل لنا عدت تساؤلات من أهمها: ما السبب الذي أدى إلى عدم مساهمة المعمرين في تطوير القطاع ؟

ذكرنا سابقاً أن وجود المعمرين في الجزائر كان بالدرجة الأولى من أجل استغلال الأراضي ، فمنذ الثورة الصناعية اعتبرت المجالات الجغرافية خارج أوروبا أهدافاً ضرورية وحيوية ومنطقية ومشروعة لفرنسا لضمان استمرار التنمية الاقتصادية فيها بضمان مصادر المواد الأولية والمنافذ الدائمة للتسويق التجاري لفائضها الاقتصادي ، وهذا هو أحد الأبعاد التفسيرية المركزية في العهد العثماني[3] ، حيث أقاموا زراعة تجارية **درت** عليهم أموالاً وأرباحاً طائلة ، جعلتهم يكتفون ويستغنون بخدمة هذا القطاع وإهمال القطاع الأخر (أي الصناعي) ، فالرأسمالية الكولونيالية كانت غير قادرة على تصنيع المستعمرة ، كما أن الرأسمالية الصناعية للمتربول كانت تغلق الباب أمام أي تطوير للصناعة ، وهذا لكي تبقى الجزائر مصدر للمواد

---

(1) صالح عباد ، الجزائريين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، دس ، دط ، ص ص 98- 99.

(2) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص23 .

(3) سالم برقوق ، الإستراتجية الفرنسية في المغرب العربي ، طاكسيج .كوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009م ، دط ، ص46.

الأولية من جهة ، وسوقاً للمواد المصنعة من جهة أخرى[1] ، لأن المستعمرات بالنسبة لهم أكثر من وسيلة لانقاذ كرامتهم الوطنية أو بناء مستقبل زاهر لفرنسا ، فهي تُعتبر بمثابة أسواق واسعة ومربحة للصناعة الفرنسية [2].

وعلى العموم يجب أن ندرك أن الإدارة الاستعمارية تلّم إلى إنتاج وبناء صناعة في الجزائر وحمايته، مما جعلها لا تعرف أي نوع من التطور والازدهار ، وبذلك ضاق وانحصر عملها في هذا القطاع على الصناعتين التحويلية الخفيفة ، أما بالنسبة للصناعة الثقيلة في الجزائر خلال هذه الفترة.

2- الصناعة الاستخراجية :

اعتمدت هذه الصناعة على استخراج المعادن ، وذلك في أواخر القرن 19م ابتداء مًن ثمانيناته وعرفت ازدهاراً أكبر بعد تلك السنوات ، حيث تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة [3] ، وتحتوي الجزائر على مجموعة من الثروات المعدنية بمختلف أنواعها من أهمها الحديد والفوسفات والزنك والرصاص وغيرها من المعادن الأخرى. [4]

يمثل الحديد الجزائري أحسن أنواع الحديد في العالم ، حيث تفوق درجة الحديد الخام في المناجم الجزائرية 50 ، حيث بدأ استخراجه واستغلاله سنة 1880م وهو موجه للتصدير بالدرجة الأولى[5] ويعتبر منجم الونزة الذي يصدر إنتاجه عن طريق ميناء عنابة ، من أهم مناجم الحديد في شرق الجزائر ويمثل كذلك المرتبة الأولى ، وهو يحتوي على 60 من الحديد الخام الخالي من الفوسفور، وكانت تستغله شركة ونزه ، أما المرتبة الثانية فكان يحتلها منجم بوخضرة من حيث إنتاج الحديد ، أما بالنسبة للوسط فتوجد مناجم مختلفة أهمها مناجم بني يعقيل ومناجم روينة ، والأرحان ، أما في الغرب الجزائري فتوجد مناجم صباينة ومناجم بارود وسيدي صافي[6].

(1) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص162.

(2) سالم برقوق ، المرجع السابق ، ص46.

(3) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، ج1 ، دط ، 1999م ، ص20.

(4) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص159.

(5) أحمد مهساس ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة ، دار المعرفة ، دب ، دس ، ط ، ص119.

(6) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص160.

أما بالنسبة للفوسفات فقد كان له أهمية قليلة بالنسبة للحديد ، وقد عرف إنتاجه نمواً سريعاً في وقت قصير جداً ، فقد وصل عام 1893م إلى 6000 طن[1] ، وكان يتمركز تواجده خاصة في عمالة قسنطينة ويتم من موانئ عنابة وبجاية ، وله خاصية يتميز بها وهي احتواؤه على نسبة قليلة من الحديد (أي ما يعادل 1 أو2 من متوسطه) وهذا ما سّهل تحويله إلى تراب ، ومنه يصنع الفوسفات الرفيع ، ومن أهم مناجمه منجم الكويف بتبسة ، ويأتي بعده بالنسبة للأهمية منجم توكيفيل بسطيف[2] ، ويعتبر الزنك كذلك من المعادن المنشطة للصناعة الاستخراجية حيث تأتي أهميته بعد الحديد والفوسفات ومن أهم مناجمه ، منجم عباد في الجزائر ، ومنجم جبل يوسف ، وكذلك منجم فج مزالا بعمالة قسنطينة وهذا المنجم تابع للشركة النوميدية وأكثر المناجم استغلالا بالنسبة للزنك هما المنجمين كاف السماح والونشريس.[3]

اهتمت الإدارة الاستعمارية بأغلبية المعادن ، من بينها الرصاص الذي أوجدت له مناجم خاصة به و من أهمها: منجم جبل فلسن بعين مارة بقسنطينة وبودوكة بالقرب من القل وكذلك منجم غار الربان بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية، أما بالنسبة للمعادن الأخرى فكانت لها أهمية قليلة بالمقارنة مع المعادن السابق ذكرها و منها الفحم الحجري ومن أهم مناجمه منجم قنادسة ببشار وقد تمّ استغلال هذا المعدن بعد سنة 1900م وكذلك بالنسبة للمعادن الأخرى كالنحاس والقصدير والمغنيز والفضة.[4]

3- الصناعة التحويلية:

وهي من الصناعات الخفيفة التي تتمركز في المدن الكبيرة ، وهي تنقسم إلى قسمين هما: صناعة تحويل الأغذية وصناعة تحويل المعادن ، فبالنسبة إلى الصناعة الغذائية فهي تضم حوالي 500 مطحنة ومصنع لصنع المعجنات الغذائية ، وتحتوي كذلك على مصانع لمربى المشمش والبرتقال وأيضاً مصانع لتصبير الزيتون[5] ، وعملت فرنسا كذلك على استغلال الثروة السمكية وذلك من خلال إنشاءها

(1) عدي الهواري ، نفس المرجع، ص160.

(2) نفسه، ص 160.

(3) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص26.

(4) أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص121.

(5) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص161.

لمصانع من أجل تصبيره بالملح وزيت الزيتون وكذلك تعليبه ، ومن أهم مصانعه الموجودة في الغزوات ، المرسى الكبير عنابة وسكيكدة ، كما عرف المرجان كذلك استغلالاً كبيراً وبكثرة على الساحل الشرقي بين القالة والقل وكذلك عنابة ، هذا الإنتاج دائماً موجهاً لتلبية حاجيات السوق الأوروبية عامة وفرنسا خاصة [1].

أما بالنسبة لصناعة تقطير الخمور فإن الإدارة الاستعمارية قد قامت بتوجيه الإنتاج الزراعي وذلك بزراعة الكروم على حساب المحاصيل الحيوية من أجل استخدامه مع العنب لصنع أجود أنواع النبيذ وقد عرفت هذه الصناعة اهتماماً كبيراً من قبل السلطات الاستعمارية والمعمرين مما جعل هذه الصناعة تنافس المنتجات الأوروبية الأخرى وقد توسعت صناعة التقطير هذه بعد السنوات الأولى من القرن 20م ، وكانت هذه الصناعة تتم بأحدث الآلات لذلك عرفت جودة كبيرة ، وكذلك مصانع لعصر زيت الزيتون والتي يسيطر عليها المعمرون وهي مجهزة بأحسن وأحدث الآلات وهي بذلك تنتج زيتاً رفيعاً موجهاً للتصدير ، أما بالنسبة لصناعة الحبوب ، فلم تعرف تطوراً ملحوظاً فقد كانت غير مجهزة بالأجهزة والآلات اللازمة وتتكون في الغالب من وحدات مرتبطة بوحدات استغلال الحبوب وهي موزعة على أهم مناطقها. [2]

أما عن صناعة المعادن فهي تقوم على تحويل بعض المواد مثل تحويل الفوسفات إلى نوع من أجود النوعيات ، وكذلك تقطير القطران المحصل عليه من مصانع الغاز و الذي يكون استعمال مورده محلياً في تنقية البترول وهي أربع محطات في كل من الجزائر العاصمة و وهران واثنين بارزيو. [3]

أما الغاز فقد بلغ إنتاجه 23 مليون متر مكعب من الغاز المستخدم للإنارة به وكذلك 30.000 طن من فحم الكوك ، وكذلك إنتاج سلفات الحديد والأملاح ومحلول النشاذر وكلود الصوديوم والأسمدة الازوتية والفوسفاتية [4] ، وبفضل الحديد و الفوسفات الجزائريين لا تزال اليوم فرنسا من الدول الصناعية القوية. [5]

(1) أحمد توفيق المدني ، جغرافية القطر الجزائري ، دار الشريف ، تونس ، ط1 ، 1948م ، ص ص 58-59.

(2) عدي الهواري ، المرجع السابق ، ص 161 .

(3) أحمد مهساس ، المرجع السابق ، ص 125 .

(4) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 125 .

(5) يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 79.

ثالثاً: القطاع التجاري:

تعد التجارة حركة اقتصادية هامة لا يمكن لأي دولة في العالم الاستغناء عنها مهما كانت قوتها الاقتصادية ، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد الدعائم السياسية في الاقتصاد عامة وخاصة الاقتصاد الاستعماري ، حيث اهتمت السلطة الاستعمارية بها لغنى الجزائر بثروات المختلفة الزراعية منها والطبيعية ولمساعدة هذا القطاع وخدمته مدّت السلطات الفرنسية شبكة من طرق المواصلات.

1- المواصلات:

تمثل المواصلات العصب الحركي للحياة اليومية بصفة عامة و للاقتصاد بصفة خاصة وتشمل السكك الحديدية والطرق المعبدة والموانئ ، حيث سعت الإدارة الاستعمارية في الجزائر لتوصيفها وذلك لخدمة أهدافها.

أ- السكك الحديدية:

يعود إنشاء أول خط للسكك الحديدية في عهد الإمبراطورية الثانية[1] ، وكان له الدور في وضع المخططات لإقامة شبكة واسعة من السكك الحديدية تربط السهول العليا ببعضها وبالسواحل ، وبشمال الصحراء ، وقد عرف عهد الجمهورية الثالثة توسع سريع لهذه الشبكة حيث تم انجاز 132 كلم وفي سنة 1871م ربطت الشركات الفرنسية مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية ، فكان لثورة 1871م الأثر في مدّ وتوسيع الخطوط المنطقة الغربية بالجزائر ومن أهم هذه الخطوط خط يربط عاصمة الغرب وهران بالجزائر ، وخطوط أخرى بين المدن الداخلية والموانئ الساحلية لتسهيل عملية التنقل بالنسبة للجيوش الفرنسية وذلك لقمع الثورات.[2]

أما بالنسبة لامتيازات إنشاء السكك الحديدية فقد منحت إلى ست شركات خاصة بعضها حصل على إعانات مع حصولها على عائد يبلغ 5% ولكن هذه الشركات كانت تعمل بدون تنسيق مما أدى بها إلى استخدام ما لا يقل عن 5 أحجام مختلفة من القضبان .[3]

---

(1) أنشأ سنة 1862م وهو الخط الذي يربط مدينة الجزائر بالبليدة وطوله 49 كم ، ينظر : صالح عباد ، المرجع السابق ، ص ص 96 97.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص97.

(3) صالح عباد، نفس المرجع، ص97.

جدول: توسع شبكة السكك الحديدية [1].

السنة	1876	1880	1884	1888	1892
طول الشبكة	601	1174	1810	2806	2992

الوحدة (كلم)

والظاهر أن شبكة السكك الحديدية ليس لها امتداد كبير إلا قليلا مع الساحل و بعيدة عنه بعشرات الكيلومترات لضيق السهول الساحلية ، و هذا الامتداد يكون على شكل طولي و آخر عرضي فالأول يخدم المنطقة التلية و هو خط رئيسي تتصل به الفروع من المنطقة الشمالية نحو المراكز و الآبار في الجنوب ، و نذكر أهم خطوط السكة الحديدية و هي كالتالي :

- خط عنابة - تبسة ، الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي القادم من مدينة سوق أهراس ويربط مناجم الونزة وبوخضرة والكويف ، لاستخراج خام الحديد والفوسفات والتوجه بهما إلى ميناء عنابة للتصدير.
- خط سكيكدة – تقرت ، الذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة ، وهو يربط الواحات الصحراوية.
- خط الجزائر - الجلفة ، ليصل بالخط الرئيسي عند مدينة البليدة ويتجه الى الهضاب الوسطى.
- خط وهران - بشار كولومب - عين الصفراء ، الذي أنشأ لنقل الفحم الحجري من مناجم القنادسة[2].

ب- الطرق المعبدة:

تعتبر الطرق عاملاً أساسياً في التوسع الاستعماري ، وذلك مع مجيء الجمهورية الثالثة سنة 1830م ، حيث تم أبراز الدور الذي تلعبه في عملية التوسع بشكل عام وبتحسين الاقتصاد وخدمة المدن الخاصة بالمستوطنين ، وكذا المناطق الريفية التي تحتوي على ضياع المستوطنين ، وأدت الأولوية المعطاة لانجاز مشروع سكك الحديد إلى تأخير إنهاء شبكات الطرق ، حيث كان أهم دور تلعبه الطرق

(1) نفسه، ص97.

(2) حميدة عتيقة زيد وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص40.

هو جلب السلع للقطارات[1] ، بعدما كانت تهدف إلى ربط المستوطنات والسهول بسكك الحديد وذلك بالنسبة للطرق التي أنجزت بعد سنة 1870م فإن الفرنسيين قد اقتصروا على تعبيد الطرق المخطوطة من قبل.[2]

وبهذا كانت سكك الحديد سبباً في إنشاء الطرق في بعض المناطق أو في تحسينها في مناطق أخرى مختلفة في عام 1872م ، لقد مثلت الطرق الرابطة بين السهول الداخلية والساحلية لكنها انخفضت بعد إنشاء سكتي الجزائر سطيف - قسنطينة ، الجزائر - وهران والتي ساهمت في فتح السهول الوسطى اتجاه الشرق والغرب.[3]

جـ - الموانئ:

إن الملاحة التجارية الجزائرية قد انقرضت ، فإن فرنسا قد احتكرت المبادرة التجارية باحتكارها للملاحة ، حيث أّدت قلة الأنهار الصالحة للملاحة في الجزائر إلى جعل السواحل المكان الوحيد الصالح للملاحة البحرية فقامت هنا فرنسا لبذل مجهودات قيمة لتحسينها وتكييف رسومها لتنمية التجارة والاحتياجات العسكرية ، كما قامت كذلك بتطوير المباني الرئيسية للموانئ وذلك لفتح بلاد الجزائر أمام السلع الفرنسية المصنعة وكذلك تصدير الخامات المعدنية والمنتجات الأخرى من أهمها الزراعية [4] ، وتم أيضاً إنشاء محطات للسكك الحديدية في الموانئ بالإضافة إلى إنشاء المنارات على طول المناطق الإستراتيجية في الشمال.

وأدى تطوير شبكات الطرق إلى إبقاء الملاحة البحرية وسيلة نقل مهمة بين الشرق والغرب ، حيث كان هناك ربط بين سكيكدة وعنابة في الشرق ، وبين مستغانم ووهران في الغرب وهذا مرتين في الأسبوع وذلك بواسطة البواخر الحكومية ، أما بالنسبة للمناطق التي كان الإتصال بها عشوائياً أي حسب حالة البحر وأهمية الشحنة ، فهي دلس ، تنس ، القالة ، جيجل ، وبوقوع حدثين فتح قناة السويس التي حولت العاصمة إلى نقطة للتوقف والتزود بألمان ، وثانياً تطوير صناعة النبيذ في المستعمرة بعد سنة 1885م ، وهو ما أدى إلى تطوير التجارة البحرية خاصة مع فرنسا ، ورغم التوسع والتطور

(1) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، نفس المذكرة ، ص40.

(2) يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص79.

(3) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص40.

(4) يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص79.

الذي شهدته شبكات الطرق والسكك الحديدية ، إلا أن حركة السلع المباشرة بين الموانئ الرئيسية بقيت عبر البحر.[1]

2- التبادل الداخلي:

إن السلطات الفرنسية كانت تتدخل باستمرار بالإشراف على الأسواق وتنظيمها ، وكانت توفر لها شروط الأمن والاستقرار والطاعة والهدوء وتأمين الطرقات ففي سنة 1847م أصدرت قرار ينص على إلغاء الأسواق القديمة و إحداث أسواق جديدة [2] ، وهو من اختصاص حكام المناطق المختلفة ، حيث كان هناك تنوع في الأسواق منها الأسبوعية واليومية [3] ، حيث عرفت هذه التجارة نشاطاً واسعاً في العديد من المناطق ، وكذا إقامة المؤسسات الاقتصادية وإنشاء المراكز التجارية ، ومن بينها إقليم اتّقو الذي ظّل فيه سوق قصر العرب الكبير يحتفظ بأهميته التجارية ، وتبين لنا الإحصائيات التالية بعض القوافل التجارية القادمة من الشمال الجزائري لعام 1899- 1900م ، وكانت السلعة الرئيسية لهؤلاء التجار هي التمور بأنواعها ، والجدول الأتي يبين لنا ما جاءت به قافلة عين الصفراء إلى التّجار التواتيين عام 1899 – 1900م.[4].

(1) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص41.

(2) الغالي غربي، المرجع السابق ، ص 223 .

(3)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص 71 .

(4) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص 43 .

جدول أنواع وحجم وثمن السلع لقافلة عين الصفراء[1]:

نوع السلعة	الحجم أو العدد	الثمن
خراف الضأن	558 شاة	15 فرنك للكلغ
السمن	320كلغ	02 فرنك للكلغ
الجبن	530كلغ	02 فرنك للكلغ
جزات الصوف	870كلغ	2.5 للفرنك للجزة
الدقيق	69كلغ	80 سنتيم للكلغ
القمح	16 قنطار	30 فرنك للقنطار
الفول الجاف	1360كلغ	30 سنتيم للكلغ
الشعير	13 قنطار	20 فرنك للقنطار
الزيت	20 لتر	1.20 فرنك للتر
الشحم	62كلغ	1 فرنك للكلغ
الصابون	35كلغ	60 سنتيم للكلغ
الشمع	50 رطل	50 سنتيم للرطل

(1) حميدة عتيق زيد وعائشة شايع، نفس المذكرة، ص43

جدول: أنواع وحجم وثمن السلع التي عادت بها القافلة من أسواق التّوات[1].

نوع السلعة	الحجم او العدد	الثمن
تمر حميدة	110 أحمال	60 فرنك للحمل
تمر تيمنوت	05 أحمال	80 فرنك للحمل
تمر تيناصر	50 حمل	50 فرنك للحمل

ومن خلال الجدولين نلاحظ مدى نشاط الحركة التجارية رغم الظروف الصعبة التي يعيشها السكان في تلك المرحلة.

جدول: المبالغ الإجمالية لعمليات البيع والشراء للقافلة وقيمة الربح ونسبته المئوية[2].

الثمن الإجمالي للسلع المجلوبة مع القافلة من الشمال	6073.20 فرنك
الثمن الإجمالي للسلع المجلوبة مع القافلة من التوات	9500 فرنك
الربح الإجمالي للقافلة	3426.80 فرنك
النسبة المئوية للربح	%56.42

كما اهتمت الإدارة الاستعمارية بالأسواق وذلك بمراقبة البضائع الداخلة والخارجة ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من المناطق الأخرى ومن الأمور الممنوعة كالأسلحة ولوازمها وتغيير المكاييل والموازين[3].

(1) حميدة عتيق وعائشة شايع ، المذكرة السابقة ، ص43.

(2) حميدة عتيق وعائشة شايع ، نفس المذكرة ، ص44.

(3)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ، ص71.

3- التبادل الخارجي:

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن السلطات الفرنسية الاستعمارية قد قامت بغلق أبواب الأسواق التي تعاملت معها الجزائر في العهد العثماني ، خاصة تونس و المغرب الأقصى وإفريقيا الجنوبية وكذلك استغلوا المنتجات الاستهلاكية المحلية للتصدير وللتجارة[1] ، وقد قامت فرنسا بوضع قيود جمركية على السلع الجزائرية إلى الموانئ الفرنسية كأنها سلع تابعة لدولة أجنبية ذات سيادة وذلك يتناقض مع السلطة الفرنسية في باريس باعتبار الجزائر جزء من فرنسا والعكس بالنسبة إلى دخول السلع الفرنسية إلى الموانئ الجزائرية بكل حرية وبدون قيود جمركية[2].

ونذكر من بين المنتجات التي تصدر: المرجان الخام والجلود والقمح والزيت والصوف والقطن والتبغ والحمضيات والخمور والفواكه، بالنسبة للخمور قد مثلت 66% من قيمة الصادرات الإجمالية وهي ذات جودة عالة ودرجة كحولية كبيرة وهي موجهة بالدرجة الأولى إلى الأسواق الفرنسية ، كما كانت الحبوب مساهمة في الصادرات بنسبة معتبرة وهي تعود بأرباح كبيرة على تجارتهم.[3]

أما المنتجات التي كانت تستورد فنجد : أثاث ، ملابس، السكر، النسيج والحرير، والمصنوعات الحديدية ، المصنوعات الجلدية ، المنتجات الصوفية ، الآلات ، الورق ، ويرجع هذا التنوع في الواردات إلى تطور الإنتاج في القطاع الاقتصادي الأوروبي ، وتدل بعض أنواع الاستيراد مثل والأثاث والملابس الفاخرة على الترف الذي أصبح يعيش فيه القطاع الأوروبي.[4]

فنلاحظ أن التجارة الخارجية قد انحصرت تقريباً في فرنسا وتوقفت مع الدول الأوروبية وعّم المغرب وتونس وسورية وإسطنبول وإفريقيا ، أما مع الجنوب ، فقد استمرت هذه التجارة وقد فاقت نسبة الواردات بنسبة 100%نسبة الصادرات مما أدى إلى اختلال التوازن للتبادل التجاري وهذا إن دلّ فإنما

(1) سعد الله أبو القاسم المرجع السابق، ص68.

(2) الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 224 .

(3) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 70.

(4) أبو القاسم سعد الله ، نفس المرجع ، ص 70 .

يدل على الإيديولوجية الاستعمارية الفرنسية التي من أهدافها استنزاف ثروات البلاد بطريقة منهجية ، فقد كانت الجزائر حقّاً سوقاً للبضائع الفرنسية .[1]

(1)أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 77 .

الفصل الثاني

السياسة الاجتماعية الاستعمارية في الجزائر

أولاً: السكن والسكان والمستوى المعيشي

ثانياً: الصحة

ثالثاً: الهجرة

الفصل الثاني:السياسة الاجتماعية الاستعمارية في الجزائر

أولاً: السكن والسكان والمستوى المعيشي:

1- السكن:

يعتبر السكن من ضروريات الفرد في الحياة لضمان استقراره وتعايشه مع المجتمع ، حيث يمثل المأوى الذي يلجأ إليه الإنسان كمكان للراحة وتجديد النشاط ، فقد قام الاستعمار الفرنسي بمجموعة كبيرة من السياسات التدميرية التي انتهجها للقضاء على التوازن الذي تعيشه المدن الجزائرية ، لكي يجعل من الشعب الجزائري شعباً ضعيفاً صحياً ومادياً ، حيث انتهج سياسة خرقاء لم تراع قط مصالح الجزائريين الحيوية ، ومن هذا كله تتشكل لنا مجموعة من التساؤلات أهمها:

ما هي التغييرات الأولى التي انتهجتها السلطات الاستعمارية على مستوى المدن ، وماهي القوانين والمراسيم التي سنتها لتطبيق هذه السياسة. وكيف قامت بطمس معالم المدن؟

أ- الأقاليم المدنية:

- بلديات كاملة السلطة :(commenes de plein execice)

أنشأ بموجب مراسيم أصدرت عام 1848م ، من أهم هذه المراسيم مرسوم 16 أوت 1848م وكذلك مرسوم 9 و 16 ديسمبر 1848م [1] ، والتي قامت على جعل كل من الأقاليم المدنية بلديات ، وكان عدد هذه الأقاليم في تلك السنة ثمانية ، وطبقت فيها القوانين المطبقة في فرنسا بطريقة انتقائية[2] لأن هذه المناطق تضم كثافة أوروبية معتبرة ، لكن هذا لم يوقفها من إنشاء بلديات كاملة حتى في المناطق التي لم تتعَد فيها نسبة الأوروبيين 10 % من مجموع السكان ، حيث بلغ عددها سنة 1869م 96 بلدية استحوذت على مساحة 12.343 كلم ، والتي كان بها 478.000 نسمة [3].

(1) لونيسي رابح، المرجع السابق، ص 80 .

(2) لونيسي لرابح، نفس المرجع، ص 80 .

(3) نفسه، ص 80 .

كان يرأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين ، يساعده مجلس بلدي منهم أيضاً وقد حدّد مرسوم 7 افريل 1884 نسبة المسلمين المشاركين فيه والتي لا يزيد عددهم عن 6 أو 10 أفراد كحدّ أقصى ، وحرموا من المشاركة في انتخاب شيخ البلدية ونوابه ، وقد ارتفع عدد البلديات كاملة السلطة من 126 بلدية سنة 1873م إلى 249 بلدية سنة 1891م ، حيث شغلت هذه البلديات مساحة 128.550 كلم مربع ، ضمت نسبة 17 % من مجموع السكان المسلمين كانوا خاضعين لتعسفات وأهواء المستوطنين.[1]

- بلديات مختلطة : (communes mixtes)

أنشأت بموجب مرسوم 27 ديسمبر 1866م ببعض الجهات التي أغلب سكانها من المسلمين وقد استقرت بها أعداد قليلة من الأوروبيين ، حيث لم يتجاوز عددهم المائة في بعض البلديات كبلدية جرجرة التي احتوت على 49 مستوطناً ، وكذلك بلدية البيبان التي لم يتجاوز عدد المستوطنين بها الأربعة وسبعون ، بلدية الميلية بها أربعة وتسعون مستوطناً ، حيث فاق عدد الأوربيين في مجالسها عدد المسلمين وكانت هذه البلديات في بداية أمرها تحت الرقابة المباشرة لضباط عسكريين[2] ، ثم في عام 1871م أصبح يرأسها متصرفون إداريون فرنسيون كما كانوا غير خاضعين لأية مراقبة ، وكان لهم مساعدون فرنسيون منتخبون ، ومسلمون تعينهم السلطات الفرنسية ، وطبقت فيها القوانين المدنية على الأوروبيين ومزيج من القوانين المدنية والاستثنائية على المسلمين ، ولم يتجاوز عدد هذه البلديات 17 بلدية عام 1869م ، لكنها قد توسعت بعد ذلك (أي في عام 1871م) على حساب المناطق العسكرية حتى شملت مساحة الجزائر الشمالية ، وقامت بفرض سلطتها على ثُلثي سكانها المسلمين ، وعشرين بالمائة من مجموع المستوطنين ، وبلغ عددها في أواخر عام 1881م 77 بلدية ، ثم تراجعت إلى 73 بلدية عام 1891م ، وكانت بعض هذه البلديات تتحول إلى بلديات كاملة السلطة كل ما بلغ فيها عدد المستوطنين العدد الكافي [3].

---

(1) رابح لونيسي ، المرجع السابق، ص 80.

(2) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ص ص 80 -81.

(3) رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 81 .

ب- سياسة تدنيس المدن :

منذ أن دخل الاستعمار الفرنسي للجزائر أخد يطُمس معالمها العربية الإسلامية ويحل مكانها المعالم الأجنبية الفرنسية ، وشمل ذلك جميع المدن بدون استثناء ، ولكن بدرجات متفاوتة ، وذلك منذ أن وضعوا أقدامهم للمرة الأولى في الجزائر ، وذلك إن دلّ ، إنما يدلُّ على عزمهم على البقاء والاستيطان الدائم .

تمثّلت سياسة الطمس هذه في تغيير الشوارع واستبدال أسمائها وهدم الأسواق القديمة والمنازل وأحداث المساحات الواسعة مكانها وتحويل باقي الأبنية مثل الدور والقصور والفيلات إلى مؤسسات عمومية للجيش[1] ، وقاموا كذلك ببيع الدكاكين والأضرحة للأوروبيين ، ليتاجروا فيها وكذا تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن في الجزائر ووهران وعنابة ، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمدارس والكتاتيب والزوايا ، وهذه السياسة أّدت إلى هجرة المواطنين إلى الخارج [2].

كانت العاصمة من أبرز المدن التي تأثرت بتلك السياسة التدميرية ، لاحتوائها على البنايات والقصور الضخمة التي سكنها الأوروبيون ، فلم يذوقوا بذلك أي معاناة في إيجاد سكن بالجزائر، وأول ما اتّخذه الفرنسيون من إجراءات في العاصمة بنقل المدفع بابا مرزوق [3] الذي نُقل إلى فرنسا بمنطقة (بريست) لكي تخلوا الجزائر من رمزها القوي[4].

فكان هّم السلطات الاستعمارية الوحيد السهر على مصالح الفرنسيين ، والسعي لتكاثرهم فبذلك عرف الجزائريون أزمة حادة في السكن ، نظراً للنسبة التي وصل إليها الفرنسيون والتي بلغت 150000 نسمة ، ومثال على ذلك كثرة الأكواخ المنتشرة في الُقطر الجزائري بصورة لانظير لها في الأقطار الأوربية وهي تحيا بأطراف أغلب المدن الجزائرية ،كما تكاثر السكان تكاثراً فاحشاً في قرى منطقة (الجرجرة) [5].

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص66.

(2) أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص66.

(3) هو مدفع صنع في القرن السادس عشر (1542م) بالجزائر العاصمة ، نُصب بالمرسى احتفالاً بانتهاء الأشغال فيه وهو يمثّل رمز الذكورة والقوة ، انظر : نفسه، ص67.

(4) نفسه ، ص67.

(5) بوعزيز يحي، المرجع السابق ، ص92.

أّما بالنسبة إلى حي القصبة الشعبي بالعاصمة ، فقد بلغت نسبة السكان فيه بالهكتار فقدرت بـ 30.000 نسمة والتي نتج عنها الضيق الشديد ، فنجد عدة عائلات تسكن الغرفة الواحدة ، وزيادة على ذلك ، البنايات العتيقة والغير صحية ، وضف إلى ذلك ، أسلوب البناء الذي انتهجه الاستعمار بجعل هذه البنايات تشبه القبور ، والغريب أنها شيدّت كلها قرب المقابر ، أما بالنسبة للأوروبيين فكانوا يمتنعون من كراء و بيع المساكن للجزائريين [1].

2- السكان :

أما فيما يخصُّ السكان ، فيعيش في الجزائر طائفتان وهما : طائفة المستعمرين الفرنسيين وهم يمثلون الأقلية ، والطائفة الثانية طائفة الجزائريين والدين ، يمثلون الأغلبية الساحقة ، فزعم الاستعمار والأحزاب الأوروبية على أ ن الأمة الجزائرية مقّرإلى عدة أجناس وهي: الجنس البربري ، الجنس الشاوي ، الجنس الميزابي، الجنس العربي ، والجنس التركي ، لكن هذا الاختلاف لايشُكّك في الوحدة الجزائرية رغم اختلاف اللهجات إلى جانب اللغة العربية [2].

فقد بلغ عدد الطائفة الأولى (أي الأقلية الأوروبية) إلى مايقارب 800.000 نسمة بين أوروبيين مسيحيين بنسبة 85 أو 90 بالمائة ، واليهود الذين اندمجوا في الأُسر الأوروبية ، وتشمل هذه الطائفة عدد من الأجانب غير المتجنسين الذين يتراوح عددهم مابين 150.000 و 200.000 ، أما البقية فهم يتمتعون بالجنسية الفرنسية وُجلّهم من أصل أوروبي ، ويصل عددهم الى 600.000 نسمة ، ونسبة تكاثر الطائفة الجزائرية تتراوح ما بين 150.000 و 200.000 في السنة رغم انعدام وسائل الطب والصحة ، حيث كان التناسل المصدر الوحيد لتكاثر الجزائريين ذلك لأنّ القوانين الاستعمارية الفرنسية الطاغية تمنع استيطان العرب والمسلمين الأجانب[3].

وهناك ثلاث عوامل تأُثّر على التطور الديمغرافي من أول إحصاء سنة 1844-1845م إلى غاية الإحصاء الذي سبق كوارث 1866م ، وأّدى تفاعل هذه العوامل مع بعضها ألا وهي رداءة المحاصيل

(1) بوعزيز يحي، نفس المرجع، ص ص 92 - 93.

(2) نفسه، ص ص 84-85.

(3) نفسه ص ص 85-86.

وانتشار الحروب والمعارك والأوبئة [1] ، فبعد نقض معاهدة التافنة و انتهاء المقاومة تحت قيادة الأمير عبد القادر و بومعزة ، انتشرت حملة أكثر فتكاً نحو الجنوب ، والتي طالت كل الأعمار في مناطق الجنوب من 1851 إلى 1856م ، ومن العواقب الثقيلة على المستوى البشري والمستوى المادي ضباط الجيل الأول الذين استعملوا كل وسائل القمع والقتل بالدخان مثال على ذلك محاصرة الزعاطشة في الزيبان ، ليس لدينا أي حصيلة على هذه العمليات الد نيئة لكن الخسائر كانت كثيرة لجّرسحق القرى والمحاصيل وفرِار وهجرة العديد من المجموعات ، تاركة المزارع والمخازن ، والملاحظ أن الوفيات شملت كل الأعمار وعلى الخصوص الأطفال بسبب الأوبئة ، حيث سّجلت تقارير الإبادة الكاملة للأطفال في بعض الدواوير ، ومن دون أي شك لقد تضّرر التوازن الديمغرافي بسبب الآثار الفورية للمجازر أو بسبب آثار المجاعة والفقر المترتبة عن ذلك ، وتجاهل السلطات الاستعمارية هذا الوضع[2].

3- تدهور المستوى المعيشي :

أما بالنسبة للمستوى المعيشي الذي عاشه الفرد ، فقد تدهور في بعض الأحيان وانعدم في البعض الآخر ، بسبب المجموعة الهائلة والمتشابكة للعوامل التي مّر بها المجتمع الجزائري ، أّما بالنسبة للدور الذي لعبته السلطات الفرنسية في هذا الجانب هو التجاهل وعدم المبالاة ، بل هي العامل الذي ساهم بدرجة أكبر إلى زيادة التقهقر على المستوى المعيشي ، ومن أهم هذه العوامل نذكر منها:

- انتشار الفقر في المجتمع الجزائري من لجّرالتناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الحبوب الذي انتقل من 5.9 قنطار للفرد الواحد سنة 1870م إلى 4.9 قنطار للفرد ، وإصدار القوانين الخاصة بالملكية وتجزئة الأراضي والمصادرة وتوزيع المعّدات الفلاحية غير العادلة[3] ، لكن السلطات الاستعمارية ترجع أسباب الفقر إلى افتقار الفلاحين وقلة المردود الهكتاري واستخدام الوسائل التقليدية وارتفاع نسبة المواليد[4] ، ولم تصرح بسياسة الكولون في ابتلاع

(1) صاري الجيلالي، الكارثة الديمغرافية1867 _1868م ، تر:عمر المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008م ، ص340 .

(2) صاري الجيلالي ، المرجع السابق ، ص ص340-341.

(3) عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ج2 ، ص13.

(4) عدة بن داهة ، المرجع السابق، ج2 ، ص ص 14-15.

الأراضي الخصبة وتقلص الأراضي الرعوية وتغاضي المعمرين على مدّ يد العون للجائعين ، فقد كان للسياسة الاستعمارية بصمتها في كل مجالات الحياة.

- تعتبر المجاعة كذلك من العوامل التي أّدت إلى تدهور المستوى المعيشي ، فقد حلّت هذه الأزمة سنتي 1867- 1868م حيث سميّت بالمجاعة الكبيرة وتلتها مجاعة سنتي 1876-1877م والتي امتدت إلى غاية سنة 1880م ، في الشرق القسنطيني ، وكانت هذه المجاعة مرفقة بالبأس والآلام السابقة ، فإن المجاعة كانت واقعاً معاشاً حيث بلغ الجوع بالعرب حدّاً فرض عليهم الاقتيات بحساء مصنوع من الخضر البرية وبعض النباتات[1].
- في سنة 1881م عّم الجفاف والقحط والجراد الذي أدى إلى المجاعة ، وكذلك اندلا ع الحرائق في الغابات ، وكذا هلاك أزيدَ من 10 /1 من قطعان الغنم ، فكانت سنة دمار وويلات على المسلمين الجزائريين[2].
- أما بالنسبة لتردي أوضاع العائلات الكبيرة والذي هو من المظاهر الملفتة للانتباه التي انتشرت في الجزائر ، حيث حاولت هذه العائلات أن تبدّل ما في وسعها من أجل المحافظة على ما بقَي لها من صيت لأطول مدة ممكنة ، خصوصاً وأنها فئة نبيلة كانت آيلة إلى الزوال بعد أن انتزعت السلطة من بين أيديهم ، تحتم عليها اقتناعها بادوار بسيطة في المجال الوظيفي ومثال على ذلك ترقّي سي مولانايت وأمرع ، الذي كان خوجة سابقاً إلى منصب قائد دائرة متحكّم في عدة قبائل ، ومع تطبيق نظام الحكم المدني ، في سنة 1881م تحّول هذا القائد إلى مجرد نائب عن بني بوشعيب وعن دوار اومالو في سنة 1885م ، وكذلك سي محمد بن هني بن بوضياف ، الرئيس السابق في القيادة الكبيرة في الصحاري ، والذي لم يصبح في سنة 1890م سوى نائباً أهلياً صغيراً لاشيء يميزه عن نظرائه المزارعين[3].

فقدت هذه العائلات بذلك مصادر العائدات التي كانت توفرها لها مناصب القيادة القديمة ، فتردّى عدد كبير من عائلات الوجهاء والأعيان في الفقر والإفلاس ، فلجأت هذه العائلات إلى بيع ما تملك

(1) شارل روبير آجيرون ، ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 _ 1919م ، تر: م حاج مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ،2007م ، دط ، ج1 ، ص692.

(2) شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق ، ج1 ، ص ص 693 - 695.

(3) شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق،ج2 ، ص ص 710 -711.

من خيل واقتناء البغال ، وبيع الأراضي ، واللّجوء إلى الاقتراض الربوي ، والمجازفة بتغيير النشاط الاقتصادي[1].

وفي الأخير، إنّ لهذه العوامل تأثير سلبي على المجتمع الجزائري من جميع النواحي ، سواء في السكن أو بالنسبة للسكان ، وكذلك مستواه المعيشي الذي قامت من خلاله السلطات الاستعمارية بتطبيق سياسات صارمة ضدّ المجتمع الجزائري ، والتي أدّت إلى انحطاطه وتدهوره.

ثانياً: الصحة :

تعتبر الصحة من المسائل التي لها شأنها الكبير والعظيم في أيّ بلدٍ كان ، وكذلك في الجزائر ، ونعلم أن الحالة الصحية للشعب تُمثّل دائماً مركز العناية من طرف الحكومات عامة ، وذلك في جميع الأقطار ، أما بالنسبة للبلاد الجزائرية فإن الاستعمار الفرنسي لم يولي أي اهتمام بالمجال الصحي ، حيث لم يسعى لأي تحسين في هذا الجانب[2].

أما عن السلطات الاستعمارية ، فقد انتهجت مجموعة كبيرة من السياسات التي أدّت إلى تدهور الحالة الصحية للمواطنين الجزائريين ، ومن أهم هذه السياسات التي طبقت :

1- الإعراض عن مكافحة الأمراض التي تصيب الجزائريين:

بما أن الاستعمار الفرنسي اتبّع العديد من السياسات للقضاء على المجتمع الجزائري ، مما أدى إلى مآساة في جميع المجالات ومن أهمها الصحة ، التي هانت على أثر السياسات التي طبقت عليها ، ومن بينها إعراض السلطات الاستعمارية عن مكافحة الأمراض الأهلية ، ومن المعلوم أن كل بلد من بلدان العالم لا يخلوا من الأمراض ، وكذا الأمراض المعدية التي تنتشر بسرعة ، أما بالنسبة للحكومات فلها الدور الرئيسي لمكافحة هذه الأمراض باستخدام شتى الوسائل الناجحة[3].

فبالنسبة للاستعمار الفرنسي فلم يبدُ مجزوم بأي مبادرة للمكافحة والقضاء على هذه الأمراض ، فقد قام بترك الجزائريين وحدهم يتدبرون شؤونهم بأنفسهم بعد أن قام بتجريدهم من كل ما يملكون ،

---

(1) شارل روبير آجيرون، المرجع السابق ، ص 713.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص93.

(3) يحي بوعزيز،نفس المرجع ، ص93.

وأّدى ذلك إلى عجزهم من إيجاد أي دواء للقضاء على هذه الأمراض ، رغم الإمكانيات الطبية المتطورة من علماء أمثال :العالم كباستور[1] و كلود بيرنار [2] و غيرهم من العلماء، وكذلك توفرّها على مجموعة هائلة من المستشفيات ، والتي باستطاعتها الحّد من هذه الأمراض ، فقد فاق عدد الأطباء الفرنسيين البيطريين عدد الأطباء بالجزائر ، أما بالنسبة للمستشفيات فلم يبلغ عددها سوى 24 حسب الإحصاءات ، حيث احتوت على 18.000 سرير وهذا الرقم ليس له معنى إذا قارناه بحالة الصحة في البلاد[3] ، وفي الأخير هذا إن دلّ فانه يدل عن تجاهل الاستعمار الفرنسي للمجتمع الجزائري وتغاضيه عمداً عن الحالة الصحية لهذا المجتمع ، فقد بقي ساكناً مكتوف الأيدي.

2- نقل الأمراض الفتاكة :

كل ساكن لأي بلد أو منطقة كانت معرضة بصفة دورية للأوبئة ، وبالخصوص بعد حالة القحط والحروب ، والتي بدورها تجعل الأرضية خصبة لانتشار الأمراض المعدية ، وكذا الدور الكبير الذي لعبته السلطات الاستعمارية عامة والمستوطنون خاصة في المساهمة في جلب أنواع كثيرة ومختلفة من الأوبئة والأمراض الفتاكة المهدمة للمجتمع والتي كادت أن تقضي على الجنس البشري الجزائري ، ومن أهم هذه الأوبئة والأمراض الكوليرا والتيفوس ومرض السل والزهري[4].

أ- أوبئة الكوليرا :

بدأت هذه الأوبئة في الانتشار بداية من الشواطئ[5] مباشرة ، بعد نزول الأشخاص عامة والجنود خاصة ، القادمين من الموانئ الفرنسية ، والذين كانوا يحملون هذه الأوبئة ، أما بالنسبة لمصدر لانتشار

(1) ولد في 1822م ، عالم أحياء دقيق كيميائي وفيزيائي فرنسي ، ومن أهم ما توصل إليه اللقاحات وأهم لقاح هو اللقاح ضّد داء الكلب ، انظر: www.wikipedia.org.ar

(2) عالم فرنسي شهير ، ولد سنة 1813م مؤسس المدرسة التجريبية العلمية وصاحب عدة بحوث هامة ، درس الصيدلة والطب في ليون ، تخصص في علم الأحياء ، لديه اكتشافات علمية هامة ، انظر:www.wikipedia.org.ar

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص94.

(4) صاري الجيلالي، المرجع السابق، ص191.

(5) نذكر أن وباء الكوليرا مزمن في بعض نواحي آسيا خصوصاً في البنغال ونواحي أخرى من الهند ، انتقلت العدوى إلى أوروبا من خلال حرب القزوين ، ينظر: صاري الجيلالي، المرجع السابق، ص197.

الوباء فهي تختلف منها الثكنات والسجون والمستشفيات ، ومن أهم المستشفيات مستشفى الداي الذي سجّل نسبة وفيات تتراوح من 50 إلى 73% من الأشخاص الموجودين فيه[1].

وكانت الاجتياحات الأولى الأكثر فتكاً في أغلب المدن وبالأخص مدينة الجزائر والبليدة سنة 1835م ، وكذلك جزء كبير من مقاطعة وهران ، حيث وصلت الوفيات إلى 1475 وفات من مجموع 10.000 ساكن ، وكذا مقاطعة قسنطينة التي سجلت 14.000 ضحية من مجموع 50.000 شخص أي ما يعادل 28% [2] ، وقد كانت موجة 1837م أقل شدّة من السابق ، فقد خلّفت عدد أقل من الضحايا ، أما بالنسبة لحصيلة 1849م ، فقد كانت ثقيلة جداً وخصّت مدن وجهات جديدة وخربت وهران وتنس وشرشال ، ودخل هذا الوباء إلى الظهرة والونشريس ، وقد أتلف جزءاً كبيراً من مقاطعة الشرق أي في سكيكدة ، وسطيف وقسنطينة وعلى الخصوص بوسعادة والزيبان ، حيث قاوم السكان القوات الاستعمارية الحاملة لجراثيم الكوليرا ، لكن رغم هذا انتشر هذا الوباء حتى وصل إلى بسكرة.

ففي سنة 1850 و1855 و1859م ، تكررت نفس الحالة نظراً لقدوم الشتاء [3] ، أما بالنسبة لحصيلة وباء 1867م ، فقد كانت ثقيلة جداً ، إذ ضعفت المقاومة النفسية للأشخاص وكذا عامل الأرضية الذي كان فعّالاً للانتشار ، فسجّلت الحصيلة لهذه الفترة ما بين 25 إلى 40 % في العديد من الدوائر الإدارية أي عدد الوفيات وصل إلى 120.000 ضحية تقريباً[4].

(1) صاري الجيلالي، نفس المرجع ، ص191.

(2) نفسه، ص192.

(3) نفسه، ص ص192- 193.

(4) نفس، ص194.

جدول: توزيع الوفيات الناجمة عن الكوليرا في الإقليم المدني.[1]

المقاطعات	في المنزل	في المستشفى	المجموع
وهران	435	83	518
قسنطينة	368	135	503
الجزائر	4165	335	4500
	4968	553	5521

تظهر هذه الدراسة الملخصة للهجمات المختلفة لوباء الكوليرا طيلة القرن 19م حدثين مهمين الأول:

هو العدوى التي تأتي من خارج الحدود ، ويرجع هذا إلى تحرك الجيوش ، والثاني: الجزء الضعيف لآثار الوباء في كوارث 1867- 1868م.

ب- وباء التيفوس :

مثله مثل كل الأمراض المعدية ، فقد انتشر بسهولة لأنه وَجد الأرضية الخصبة ، وهو ما يفسر المجاعة وقلة التغذية خاصة وأن هذا الوباء يتزامن مع الفترة المناسبة الشتاء والربيع ، حيث مثّل نسبة 11.3% وفترة الوفيات كانت من فبراير إلى افريل فهي تتطابق مع نهاية فصل الشتاء.

فتتكون على العموم هذه الأوبئة نتيجة خاصة تعود لسوء التغذية ، ولكن هذه الحالة ليست هي السبب المباشر ، فقد ساهم دخول الاستعمار بدرجة كبيرة في نقل ونشر هذه الأوبئة[2].

ج - مرضا السل والزهري :

لم يكتفِ الاستعمار الفرنسي من إعراضه عن مكافحة الأمراض الأهلية ، بل نقل معه أمراض فتاكة كالسل والذي يعُدّ من جملة الآفات التي تعانيها الجزائر ، فقد كان هذا المرض معدوماً في الجزائر قبل الاحتلال ، حيث قال الدكتور جيولفي:"عندما دخل الفرنسيون الجزائر وجدوا بلاداً خالية من

(1) صاري الجيلالي، المرجع السابق، ص195.

(2) نفس المرجع ، ص ص 195- 196.

مرض السل"[1] ، فقد انتشر داء السل انتشاراً مروعاً منذ الدخول الأول للاستعمار الفرنسي ، وقد لوحِظَ أنّ عدد الجزائريين المصابين بهذا المرض خمس مرات عدد المصابين الأوروبيين ، وبلغ عدد المصابين في الجزائر البالغ 400.000 يعادل عدد المصابين في كامل فرنسا[2].

أما بالنسبة للأمراض التناسلية خاصة الزُّهري الذي فتك الشعب الجزائري بسبب انتشار الدعارة والكحول التي حلّ الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر ، فقد قامت الإدارة الاستعمارية هنا بمساعدة الأوروبيين بحثهم على استعمال وسائل الوقاية اللازمة معرضة عن الجزائريين ، فلم تُقم بتجاهلهم فقط بل ، بحّتي فيهم أنواع من التلقيحات الخطيرة[3].

ثالثاً الهجرة :

تعتبر الهجرة من الظواهر الاجتماعية التي عرفها وقام بها الإنسان منذ وجوده ، وتنوعت يتنوع أسبابها من (الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية).

وعرفت الجزائر آنذاك موجات من الهجرات المختلفة ، منها هجرة الجزائريين إلى بلدان الخارج من دول عربية وأوروبية ، وهجرة الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة إلى الجزائر ، فحركة الهجرة عانت منها الجزائر في الفترة المعاصرة من سنة 1830م ، وامتداداً إلى سنة 1900م[4] ، حيث اتّصفت الفترة الاستعمارية في الجزائر بأساليب متعددة من الاضطهاد والقتل والأسْر والمجازر البشعة التي ارتُكبتَ ضدّ الشعب الجزائري و التي أدت إلى تدهور المستوى المعيشي بصفة عامة ، فشرعية الهجرة مألوفة في المجتمعات الإسلامية بحكم النصوص القرآنية مثلاً قوله تعالى:﴿ الذين هاَجروا وجاَهدوا في سبيلِ الله بأموالِهم وأنُفسِهم أعظُم درجة عند الله وأولئك هُم الفائزون ﴾[5].

وكذلك قوله جلّ في علاه ﴿ ومن يهُاجر في سبيل الله يجُد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم ّيدُركَه المُوتَ فقد وقَع أجْ ه ُعلى الله وكانَ الله غفوراً رحيماً ﴾[6]

(1) يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص94.

(2) يحي بوعزيز، نفس المرجع ، ص ص 94 – 95.

(3) نفس، ص95.

(4) كمال بوقصة، المصادر الوطنية الجزائرية ، تر ميشيل سطوف ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ،دط ، 2005م ، ص41.

(5) سور التوبة ، الآية 9.

(6) سورة النساء ، الآية 100.

، وقال تعالى: ﴿ ألم تكُن أرضَاللهِ واسعة فتهاجرون فيه ﴾[1] ، ونستنتج أيضاً من سورة الأنفال: ﴿ والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آوْوا ونصَروا أولئِك هُم المؤمنونَ حقّا لهم مغفرة ورزقٌ كريم ﴾[2] ، إضافة إلى الأحاديث النبوية الشارحة بشأن الهجرة.

1- تهجير سكان الجزائر إلى فرنسا وبعض الدول العربية :

عاش المجتمع الجزائري فترة الاحتلال الفرنسي كل أنواع التقهقر الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة الكاملة على المجتمع من فقدان الحرية والمراقبة المشدّدة للمؤسسات الدينية والإدارية ، أدّى هذا الواقع المتعايش إلى الهجرة الجزائرية اتجاه العالم العربي المشرِق منه والمغرب وفرنسا كذلك[3].

واجتمعت آراء الباحثين الاجتماعيين على أن الهجرة لابدّ وأن تقوم على مجموعة من الأسباب المعينة التي أدّت إليها.

أ- أسباب الهجرة:

1- أن تصبح الحالة في الوطن لا يطُيقها الإنسان ، أو يبدوا له على الأقل أنها فوق طاقته ولا يستطيع تحمُّلها ، فيلجأ إلى الهجرة فيستنجد بها.

2- أن يبدوا لطالب الهجرة بلد آخر يتّخذه موطِناً له خلافاً لموطنه ، معتقداً أنه سيجد فيه ماعزّ عليه وجوده ، وافتقر إليه في موطنه[4].

3- سلْب ونهب أراضي الفلاحين التي أدّت إلى اندلاع عدّة انتفاضات ، منها انتفاضة سي الصادق سنة 1858م ، وعمّ الإضراب نتيجة لسوء وتذمر الأهالي[5].

---

(1) نفس السورة ، الآية 97.

(2) سورة الأنفال ، الآية 74.

(3) شيخي عبد المجيد ، "الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات" ، عمال الملتقى الدولي الوطني حول الهجرة الجزائرية إبانّ مرحلة الاحتلال 1830- 1962م ، منشورات وزارة المجاهدين ، فندق الأوراسي ، يومي 30 -31، الجزائر، 2007م ، ص62.

(4) محمد الصالح الصديق ، الجزائر بلد التحدي و الصمود ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ،دط ،2009م ، ص80.

(5) عبد الحميد زوزو، الأوراس إبانّ فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837 _1939م ، تر:مسعود حاج مسعود، دار هومة ، الجزائر ،ج1 ، دس ، ص248.

4- من الأسباب القاهرة كذلك ، حاجة الفرنسيين إلى اليد العاملة الرخيصة عن طريق سياسة الإغواء التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لكسب أكبر عدد من اليد العاملة فهجّرت بذلك دفعة كبيرة من الفلاحين[1].

5- قانون الخدمة العسكرية الإجبارية الذي فرض على الجزائريين ، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي وهو حاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة الرخيصة التي أدت إلى الهجرة[2].

6- وكذلك من أولى أسباب الهجرة ، سقوط عاصمة أحمد باي التي نتَج عنها هجرة الكثيرين من قسنطينة إلى تونس[3].

2- هجرة الجزائريين إلى الخارج :

شرع الجزائريون في الهجرة انطلاقاً من سنة 1830م ، وذلك هروباً من اضطهاد الفرنسيين والتفنن في التنكيل للشعب الجزائري مما أثار الرعب والهلع ، ودفع بالبعض إلى مغادرة الجزائر ، فلم تنقطع الهجرة الجزائرية منذ سنة 1830م.[4]

ومن الدوافع والأسباب التي أّدت إلى رحيل المسلمين الجزائريين عن أرض أجدادهم وهناك من خرجوا من بلادهم لأنهم لم يعودوا أسياداً أو رؤساء في دوارهم وفي قبيلتهم ، وهناك من خرجوا لأنهم طُرِدوا من أراضيهم وأصبحوا يعانون شتّى أساليب المهانة والخوف ، وكذلك من الدوافع التي ترتبط ارتباطاً عميقاً بالسياسة الاستعمارية الفرنسية ، وهو دافع التخريب والتدمير ، وهو من أول الدوافع ، فهو يمثّل سياسة الإبادة التي مارستها السلطات الاستعمارية منذ احتلالها الجزائر[5] ، ومن أهم الدوافع كذلك التشريد والنفي ، وهو عملية قتل السكان منذ الأيام الأولى للاحتلال ، وهي التي جعلت السكان في حالة من الرعب فبعد أربعة أيام فقط من احتلال مدينة الجزائر ، ارتكبت الحامية الفرنسية مجزرة رهيبة في مدينة البليدة ، وبعد سنتين من ذلك ، وقعت المذبحة الشهيرة المعروفة بمذبحة العوفية على ضفاف وادي

---

(1) ناهد إبراهيم الدسوقي ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1939م ، نشر بمنشأة المعارف بالإسكندرية ، شركة الجلال للطباعة ، القاهرة ، دط ، 2001م ،ص59.

(2) ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق ، ص60.

(3) ناهد إبراهيم الدسوقي ، نفس المرجع ، ص62.

(4) إدريس خبضر ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962م ، دار الغرب للنشر والتوزيع ،ج1 ، دب ، 2006م ، ص293.

(5) شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق ، ج2 ، ص750.

الحراش ، ومن لجّرهذا الواقع ، اختار الكثير من الجزائريين ترك الديار اتجاه البلدان العربية الإسلامية وفرنسا ، هروباً من أساليب السياسة الاستعمارية[1].

الواقع أن الهجرة الجزائرية اتجاه المغرب والمشرق العربيين تزامنت وقت الاحتلال الفرنسي واستمّر طوال القرن الثامن العشر وتواصلت حتى القرن العشرين ، وكان ذلك سواء مّن شرق الجزائر أو وسطها أو جنوبها أو غربها ، فابتداء مّن عام 1832م ، تكّونت طائفة من المهاجرين في الغرب قِدموا كلّهم من معسكر وتلمسان ، ثم التحقت بهم في سنة 1835م أفواجاً أخرى من قبائل بني عامر والحشم وبعض الوهرانيين.[2]

كما شهد الشرق الجزائري عام 1937م هجرات متنوعة منها، إلى تونس وسورية من أفواج العرب والقبائل، وفي سنة 1849م، ذهبت مجموعات كبيرة من القبائل إلى دمشق بدعوة من الشيخ المهدي[3] ،

وفي عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية بين سنتي 1854- 1870م، اشتدّت الهجرة إلى تونس اتجاه وبلاد الشام التي كانت أكبر جاذبية للجزائريين، حيث حاولت بعض القبائل و العشائر المغادرة برّمتها إلى تونس، فمكث فيها البعض وقّرر البعض الأخر المواصلة إلى بلاد الشام[4].

ففي سنتي 1860- 1861م ، هاجرت خيام كثيرة إلى تونس ، فأعلنت 1000 خيمة من قبيلة العشعاش والقبائل القاطنة بدائرة باتنة عزمها على الهجرة ، حيث قّررت قبائل أهل بن علي والشراقة والبوازيد مغادرة دائرة بسكرة ، كما تجاوز عدد القبائل التي طلبت الترخيص بالاغتراب 2000 قبيلة[5] ، ومن أهم النماذج عن الهجرات الجزائرية :

- لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى وضفاف وادي ملوية مع عاصمته.
- هجرة أولاد سيدي الشيخ إلى المغرب الأقصى بعد ثروة الشيخ بوعمامة عام 1881م.

(1) عبد المجيد شيخي ، المرجع السابق ، ص ص 45 - 55.

(2) شارل روبير آجيرون ، المرجع السابق ، ج2 ، ص750.

(3) الشيخ المهدي: وهو زعيم زاوية سباو العليا قاَد مجموعة كبيرة من الثورات ، انظر: نفس المرجع، ج2 ، ص 752.

(4) نفسه، ص751.

(5) عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص248.

- هجرة الندروميين وسكان منطقة ترارة إلى المدن المغربية الداخلية لجّرتطبيق التجنيد الإجباري العسكري من طرف السلطة الاستعمارية وذلك خلال الحرب العالمية الأولى والثانية.[1]

أما بالنسبة إلى هجرة الجزائريين إلى الدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة ، ففي عهد الإمبراطورية الثانية 1852- 1870م ، وذلك تحت حكم نابليون الثالث ، حيث عرفت فرنسا نهضة عصرية حثيثة وبصورة أخصّ ، العاصمة باريس ، ثم تّبعتها المدن الفرنسية الكبرى وكانت تلك النهضة بحاجة إلى أموال أولية وأيدي عاملة رخيصة ، ولقد اكتفت فرنسا في أول الأمر بجلب الثروات والأيدي العاملة[2] ، حيث قام هومسان[3] ببناء العديد من الورشات والأبنية والطرق كلفت آنذاك مبل بكل مبلغ 2 فرنك ، فقامت فرنسا بدورها بالتّزود من الجزائر بكل ما تحتاجه من ثروات ونقود وأيدي عاملة ،كما تزّودت بالجنود للحروب التي شنتّها الإمبراطورية الثانية عبر أرجاء العالم ، فقامت كذلك بتشكيل وحدات من الجنود الزواف[4] ، وكما ذكرنا آنفاً ، فقد هاجر الكثير من الجزائريين والذين مكثوا في فرنسا ليقدموا سواعدهم للعمل في ورشات هومسان ، والتحق البعض الآخر ببني جلدتهم في أقاصي العالم ، أي في نفس مستعمرات الآنتال و بولينيزيا وغويانا[5] ، ثم التحق الكثير ممن جيء بهم لإعادة بناء فرنسا إثر هزيمتها أمام ألمانيا في سنة 1871م ، ومنذ ذلك الحين لم تتوقف دوريات المهاجرين الذين كانوا عمالاً في المناجم والمصانع ، ومصالح جمع القاذورات وتنظيف الشوارع بباريس[6].

وتعمقت هجرة الجزائريين إلى فرنسا إلى أن ارتبطوا بمجتمعهم فأنجبوا الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا التي ظلّت مرتبطة بوطنها الأصلي وهذا ما يعتبر في الوقت الراهن معضلة قائمة في وجه جميع الحكومات الفرنسية.[7]

---

(1) عبد المجيد شيخي ، المرجع السابق ، ص64.

(2) عفرون محرز ، مذكرات ما وراء القبور مبيتة ، تر الحاج مسعود مسعود ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، ج1 ، 2008م ، ص248.

(3) وهو محامي أصله من مقاطعة ألزاس قد ساند انقلاب لويس نابليون الثالث سنة 1848م فكافئه على موقفه ذاك بتعيينه 23 جوان 1853م عاملاً على عمالة السين ، انظر: عفرون محرز ، المرجع السابق ، ص248.

(4) وهم الجنود الذين أرسلوا إلى جبهات القتال في أمريكا الوسطى و أوكرانيا وحتى الصين ، انظر:نفس المرجع، ص 249.

(5) إدريس خيضر، المرجع السابق ، ص ص 295- 296.

(6) إدريس خيضر، نفس المرجع، ص ص 251- 252.

(7) نفسه، ص253.

وفي الأخير ، إن هجرة الجزائريين إلى البلدان العربية وفرنسا لم تكن حركة هروب من واقع بقدر ما كانت تعبير عن حركة نضال ضدّ الاستعمار بدليل ما قام به المهاجرون من سعي لضرب الاستعمار حيث ما كان ، فهناك نقل للنضال والمقاومة من الغرب إلى الشرق.[1]

3- هجرة الأوروبيين إلى الجزائر :

لا شك أن هجرة الفرنسيين إلى الجزائر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الفرنسية ، فقد تأثّرت هذه السياسة بالهجرات الفرنسية إلى الجزائر وامتدّ أيضاً تأثير الفرنسيين في الجزائر إلى هذه السياسة ، وتُعدّ الفترة مابين عامي 1871- 1881م من أنشط فترات الهجرة ، فقد ارتفع عدد المستوطنين فيها من 246.000 إلى 376.000 أي بمعدل 13.000 سنوياً وخاصة بعد ضّم مقاطعتي الألزاس واللورين إلى ألمانيا بمقتضى معاهدة فرانكفورت الواقعة بين فرنسا وألمانيا في عام 1871م[2] ، حيث فسحت الدولة الفرنسية المجال أمام الأوروبيين لكي يهاجروا إلى الجزائر ويستولوا على أخصب الأراضي بسهولة تامة ،كما قيل من بعض الكتاب الفرنسيين"البلد مسكون حقيقة ، لكنه ليس مملوءً ولا حتى مملوكاً حقيقة ، السكان الأهالي فيه نادرون كثيراً وكثافتهم قليلة ، أي أن المسافات بينهم متباعدة بالإمكان إذن تثبيت سكان غازيين دون إزعاج السكان المهزومين "[3]،وقد بدأت هذه العملية رسميّاً بقرار البرلمان الفرنسي يوم 4 مارس 1871م ، فقد استولى المستوطنون الأوروبيون في إطار سياسة الاستيطان الرسمي على 897.000 هكتار في الفترة الممتدة من 1887م إلى ما بعد 1900م ، ففي الفترة الممتدة من 1880- 1900م خسِر المسلمون أكثر من 2.000.000 من أراضيهم[4] ، حيث يرجع يرجع تكاثر الطائفة الأوروبية إلى استيطان الفرنسيين والعّمال الأوروبيين الذين يأتون إلى الجزائر بمجموعات وطوائف ، حيث يحضون بالمعاملة الحسنة ويتمتعون بكامل الامتيازات وذلك ما شجّعهم على البقاء في الجزائر.[5]

---

(1)إدريس خيضر، المرجع السابق، ص93.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص54.

(3) ألكسي دوطوكفيل، المرجع السابق ، ص189.

(4) جمال قنان، المرجع السابق ، ص187.

(5) يحي بوعزيز، المرجع السابق ، ص86.

فمن الطوائف الأوروبية الأجنبية التي كانت فرنسا تريد أن تجعل منها وحدة اجتماعية متجانسة فإلى جانب الأهالي والفرنسيين، استخدمت فرنسا العناصر التالية:

- **الأسبان:** قامت فرنسا بتهجير الأسبان بمجرد أن احتلت الجزائر من مقاطعات مرسية وآلميرية وأليكانت وقرطبة اتجاه المناطق الساحلية ، إذ منحتهم قطع أرضية وبدأ استقرارهم من سنة 1832م إلى غاية 1876م ، حيث بلغ عدد الأسبان المقيمين بالجزائر 92.510 نسمة ، أما في سنة 1896م ، فارتفع هذا العدد إلى غاية 160.000نسمة[1].
- **الايطاليون:** وّجهت الهجرة الإيطالية إلى الجهة الشرقية من البلاد فقد بلغ عدد الإيطاليين المهاجرين إلى الجزائر 9.472 نسمة في سنة 1856م ، وارتفع هذا العدد في سنة 1896م ، حيث وصل إلى 35.268 نسمة أغلبهم من البيد مونت ، وصقلية ، وسردينيا ، وضواحي نابولي ، حيث كانوا صيادين أكثر منهم فلاحين[2].
- **المالطيون:** كانوا من أول المهاجرين إلى الجزائر ،كما قدر عدد المقيمين منهم في الجزائر العاصمة وقسنطينة بـ 1.213نسمة ذلك سنة 1833م ، وهم يفضّلون التجارة والخدمات العامة (المقاهي، المطاعم ، رجال الأعمال ...إلخ).[3]

وبهذا أصبحت الجزائر أرضاً للمواطنة العالمية حيث استقرت فيها فئات من مختلف الجنسيات من إنجليز وبلجيكيين، هولنديين وسويسريين وهندوس وألمان، ففي سنة 1886 م سّجلت الهجرة الأوروبية

أرقاماً متفاوتة، وقدّر عدد الفرنسيون 220.000 نسمة والأجانب 21.7000 نسمة، أما بالنسبة لليهود فقد قدّر عددهم بـ 43.000 نسمة.[4]

ولتشجيع عملية الاستيطان ، اقترح ستوكمار على إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر جلْب التيروليين[1] إلى الجزائر لاستخدامهم في المشاريع الزراعية ، وبأمر من العقيد مارانقو صخر المحكوم عليه من السجناء

(1) عدة بن داهة، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 34- 36.

(2) عدة بن داهة، نفس المرجع ، ج2 ، ص37.

(3) نفسه، ص39.

(4) نفسه، ص41.

القيام بأعمال الاستصلاح والتشجير بضواحي العاصمة ، وعمل كذلك العقيد دي لامورسيار على إنشاء مراكز استيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين في الجزائر ، كما طبق لامورسيار مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر حيث قام بتوطين 5000 عائلة فلاحيه توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها بـ 80.000 هكتار ، أما الجنرال بيجو فقد تقدم بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين سكيكدة وعنابة وقسنطينة مروراً بقالمة[2] ، وقامت كذلك سلطات الاحتلال الفرنسي بخلق 17 مركز استيطاني سنة 1842م و 14 مركز سنة 1843 م ، فعِقب اندلا ع الثورة في فرنسا سنة 1848م وِجد 100.000 عامل في الورشات الوطنية بفرنسا بدون عمل ، فقررت فرنسا تنظيم هجرات إلى الجزائر ، وأول مجموعة منهم وصلت إلى سان كلو يوم 26 أكتوبر 1848م ، فأُنشأ لهم 42 مركزاً استيطانياً ، ومنِحت لهم أراضي زراعية.[3]

(1) التيروليون هم سكان بلاد التيرول ذات الطبيعة الجبلية في النمسا ، يتميزون بتحمل الأتعاب والمشاق وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في مشاريع عمرانية وزراعية ، ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق ، ج1 ، ص40.

(2) عدة بن داهة ، نفس المرجع، ج1 ، ص ص44- 45.

(3) نفسه، ج1 ، ص49.

جدول :تقويم بقوافل المهاجرين إلى الجزائر 1848م[1]

	الإقلاع من باريس	الوصول إلى مرسيليا	الإقلاع من مرسيليا	اسم الباخرة
01	1848.10.08	1848.10.21	1848.10.22	L'Albatros
02	1848.10.15	1848.10.22	1848.10.30	Le Cacique
03	1848.10.19	1848.11.22	؟	LeM agellan
04	1848.10.22	1848.11.04	؟	Le Montézuma
05	1848.10.26	1848.11.09	؟	L'Albatros
06	1848.10.29	1848.11.11	1848.11.20	Le Cacique
07	1848.11.02	1848.11.17	1848.11,20	Le Labrador
08	1848.11,05	1848,11,19	1848.11.21	Le Chritophe colomb
09	1848.11.09	؟	1848.11.25	La l'Albatros
10	1848.11.12	1848.11.26	1848.11.28	Le Cacique
11	1848.11.16	1848.12.03	1848.12.04	Le Labrador
12	1848.11.19	1848.12.03	1848.12.06	Le Cacique
13	1848.11.23	1848.12.06	1848.12.09	L'Albatros
14	1848.11.26	1848.12.13	1848.12.15	L'Orenoque
15	1848.11.30	1848.12.16	1848.12.17	Le Cacique
16	1848.12.10	؟	؟	Le Montézuma
17	1849.03,18	1849.03.28	1849.03.29	L'Infernale

فقدرت حصيلة الكولون للجدد المهاجرين إلى الجزائر والبالغ عددهم 14.294مهاجراً استقبلتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر في 42 مركز استيطاني في كل من منطقة وهران والجزائر وقسنطينة[2].

ولضمان هذا الاستيطان للأجانب المهاجرين اتبعت فرنسا خطة مدروسة لتمكينهم في الجزائر ، فأول خطوة هي منح الجنسية الفرنسية لجميع الأوروبيين ، وتوسيع القاعدة بحيث تعطى الجنسية الفرنسية بصفة أوتوماتيكية لجميع أبناء الأوروبيين المولودين بالجزائر[3] ، فالحقيقة أن السياسة الفرنسية في الجزائر تركّزت على مبدأ إغراء الأوروبيين بالقدوم إلى الجزائر والدولة هي التي تتكفل بهم ، والخطوة الثانية في برنامج المستوطنين الأوروبيين بعد سنة 1870م هي قمع ومصادرة أراضي الجزائريين وهذا يظهر بعد

(1) عدة بن داهة، المرجع السابق، ص44.

(2) عدة بن داهة، نفس المرجع، ص143.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص158.

التعليق الذي قدّمه أول رئيس للجمهورية الثالثة الذي قال " يمكن للعرب أن يقوموا بثروات لكن سيتم احتواءهم أو ابتلاعهم "[1].

وأخيرا كان الفرنسيون في الجزائر دائِمي السّعي للحصول على ما يؤكّد وينّمي مصالحهم ، وقد تم إصدار قانون 19 ديسمبر 1900م ، الذي يُعدّ بمثابة نجاح لهم في هذا المجال ، فهو يحقق بعض آمالهم ومطالبهم ويُعدّ في نفس الوقت مظهراً من مظاهر الاستقلال الذاتي للمستعمرة الفرنسية ، فقد أصبحت بذلك الجزائر إقليماً سياسياً يتّمتع بشخصية مدنية ولها حق إقامة منشآت خاصة بمصالحها[2].

(1) عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص159.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق، ص56.

الخاتمة

خاتمة :

تقول بعض الدراسات التاريخية الفرنسية أن فرنسا خدمت الجزائر في العديد من الجوانب خاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية منها وذلك من خلال البني القاعدية التي أنشأتها، لكنها في هذا الإطار هي التي خدمت سياستها من جهة والمعمرين من جهة أخرى حيث شهد اقتصادها تطور على حساب شقاء وكدح الجزائريين، أما في الجانب الاجتماعي فامتازت بالعنصرية الطبقية التي أزكتها في المجتمع الجزائري وذلك بين المستوطنين الأجانب عامة والفرنسيين خاصة المجتمع الجزائري، وهذا ما ستبرزه النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة .

- ✓ قامت الإدارة الفرنسية بسلب أراضي الجزائريين من خلال فرض مجموعة من القوانين والمراسيم التعسفية والتي أرادت من خلالها الاستيلاء على اكبر عدد ممكن من الأراضي من جهة وزرع الفتن والأحقاد في ما بين أفراد القبيلة والعرش الواحد من جهة أخرى. وهذا بعد تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية وكذا توجيه الإنتاج الزراعي.
- ✓ الاهتمام بالزراعة النقدية التجارية كزراعة المحاصيل النقدية على حساب المحاصيل الاستهلاكية وذلك لتلبية حاجيات المتربول الزراعية .
- ✓ استغلال الثروات الباطنية وذلك من خلال اهتمامها بالصناعات الاستخراجية التي تقوم على استخراج المواد الأولية وتصديرها نحو فرنسا ليتم تحويلها وتصنيعها هناك،كما أنها لم تشجع ولو بنسبة قليلة على قيام صناعة بحد ذاتها في الجزائر وهذا من اجل الإبقاء على الجزائر كمورد أساسي للمواد الأولية للسوق العالمية عامة والفرنسية خاصة، وكذلك لتجعلها سوق للمواد المصنعة الأوروبية بصفة عامة والفرنسية بصفة خاصة .

- ✓ استغلال البنوك في توجيه الإنتاج الزراعي وكذا في التجارة وهذا ما دعم حركة الاستيطان بمنح قروض لتشجيع زراعة ما مثل زراعة الكروم والتبغ، إضافة لعدم اهتمام المؤسسات المالية بتصنيع الجزائر من خلال عدم تخصيص أموال أو منح قروض صناعية وهذا ما يدخل في إطار السياسة الاقتصادية القائمة على عدم تصنيع الجزائر .
- ✓ كان الإنتاج الزراعي وكذلك الصناعي موجه بالدرجة الأولى للتصدير نحو فرنسا ثم باقي الدول الأوروبية، حيث ربطت نشاط المعمرين تجاريا بالاقتصاد الفرنسي، أما بالنسبة لواردات الجزائر فكانت متمثلة في المواد المصنعة وبعض المواد الغذائية، وبسبب ذلك أضحت الجزائر موردا للمواد الأولية وسوقا للمواد المصنعة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة .
- ✓ أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى ظهور قطاعين اقتصاديين في الجزائر، القطاع التقليدي الخاص بالجزائريين والذي يعتمدون فيه على الوسائل التقليدية، حيث يعرف هذا القطاع منافسة كبيرة إضافة لعدم دعمها مما أدى إلى تدهوره، والذي نتج عنهم تدني المستوى المعيشي للجزائريين الذين انتشر بينهم الفقر إضافة إلى انعدام المرافق الصحية مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، مما جعل نسبة الزيادة السكانية تقل كثيرا وكل هذه الظروف اجتمعت وأدت إلى هجرة الجزائريين إلى الخارج خاصة نحو فرنسا ذلك من اجل تحسين أوضاعهم المعيشية، أما القطاع الآخر فهو القطاع الأوروبي أقامه المعمرون حيث يعتمد في تجهيزاته على الوسائل الحديثة لكونه مدعم من طرف السلطة الاستعمارية، وهو يعتمد في الجانب الزراعي على المنتوجات النقدية لإنتاج الخمور والتي تدر أرباحا على أصحابها.
- ✓ استغل الجزائريون من طرف المعمرين وذلك كعمال لديهم بأجور رخيصة، أما الصناعة فقد كانت هناك صناعات تابعة للمنتوجات الزراعية، أي وجود صناعة خفيفة إلى جانب الصناعة

الاستخراجية، و وفق سياسة المعمرون فهم لم يعملوا على تصنيع الجزائر خوفا منهم من رفع أجور العمال أما منتوجاتهم فكانت موجهة للتصدير نحو الخارج .

- ✓ تشجيع الحركة الاستيطانية عن طريق توزيع الملكيات الجزائرية على المعمرين الأوروبيين الذين مثلوا الوسيلة الوحيدة لتطبيق سياستها وإحكام سيطرتها على الجزائر .

الملاحق

ملحق رقم (1):

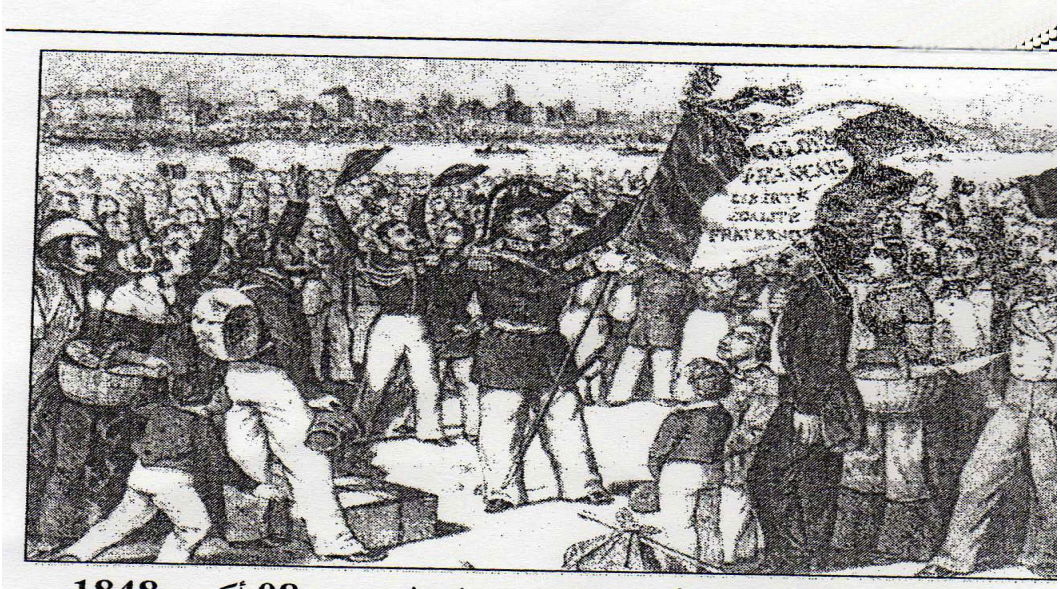

الجنرال لاموريسيار في توديع الكولون المهاجرين إلى الجزائر يوم 08 أكتوبر 1848

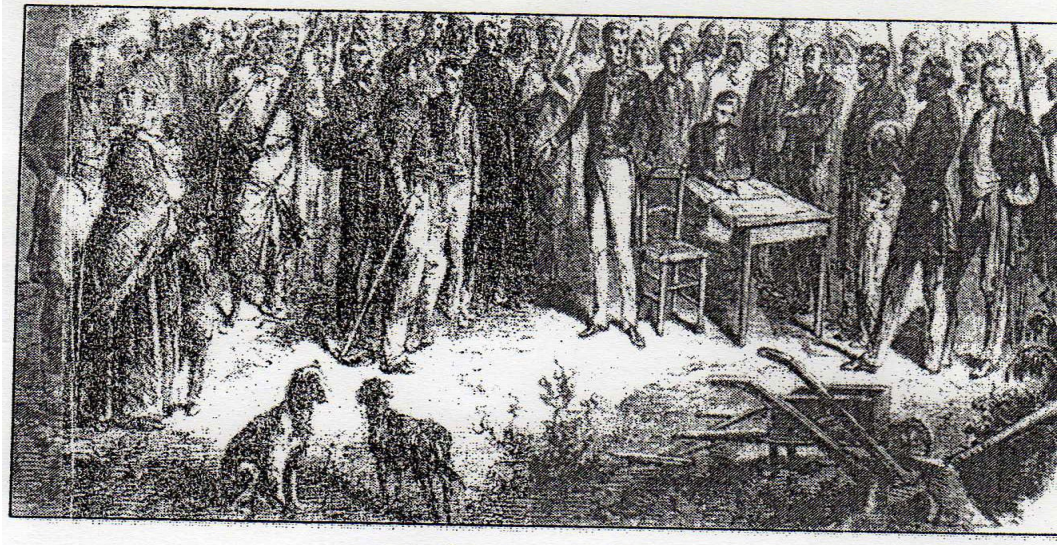

توزيع الأراضي على الكولون

المصدر: عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص517.

ملحق رقم (2): يمثل الجندي الفلاح (كما أراده الجنرال بيجو)

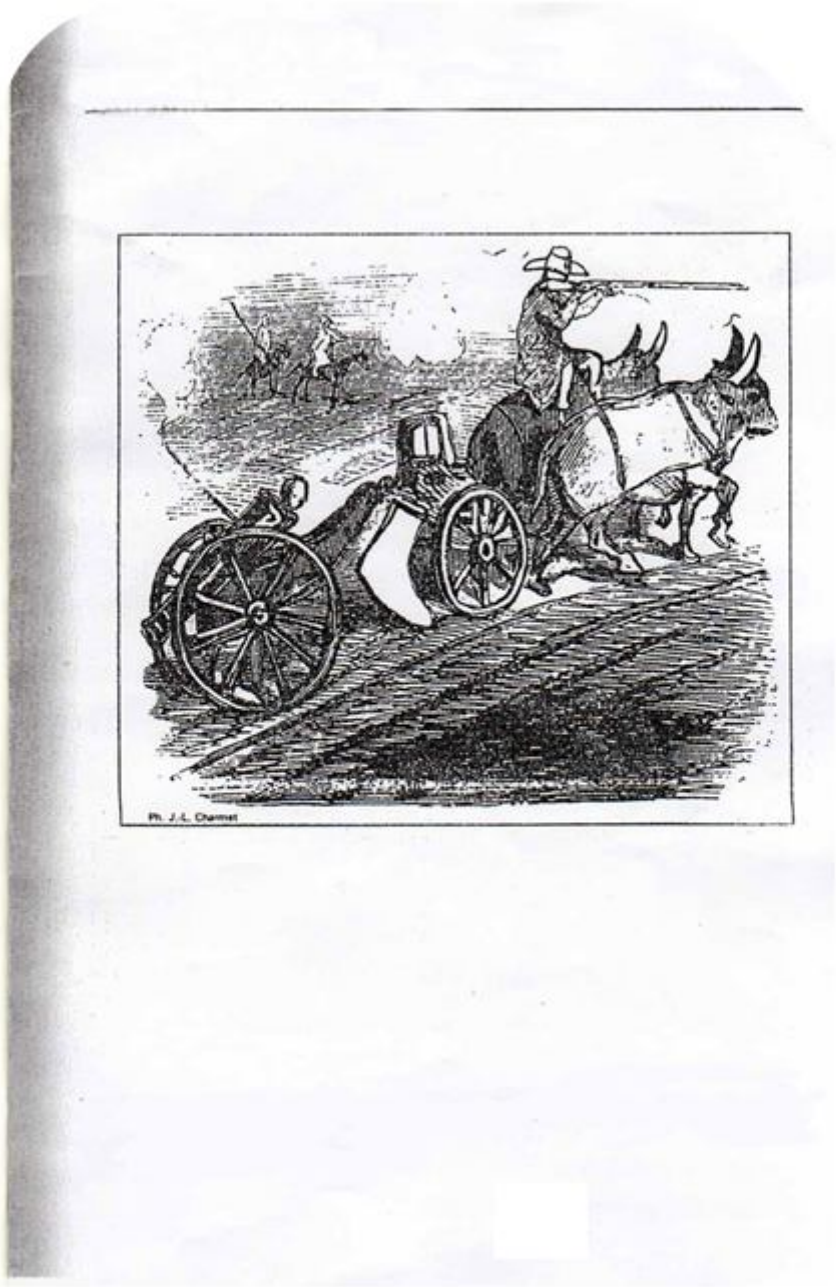

المصدر: عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص516.

الملحق رقم (3): يمثل نموذج لمخطط توسيع مركز استيطاني.

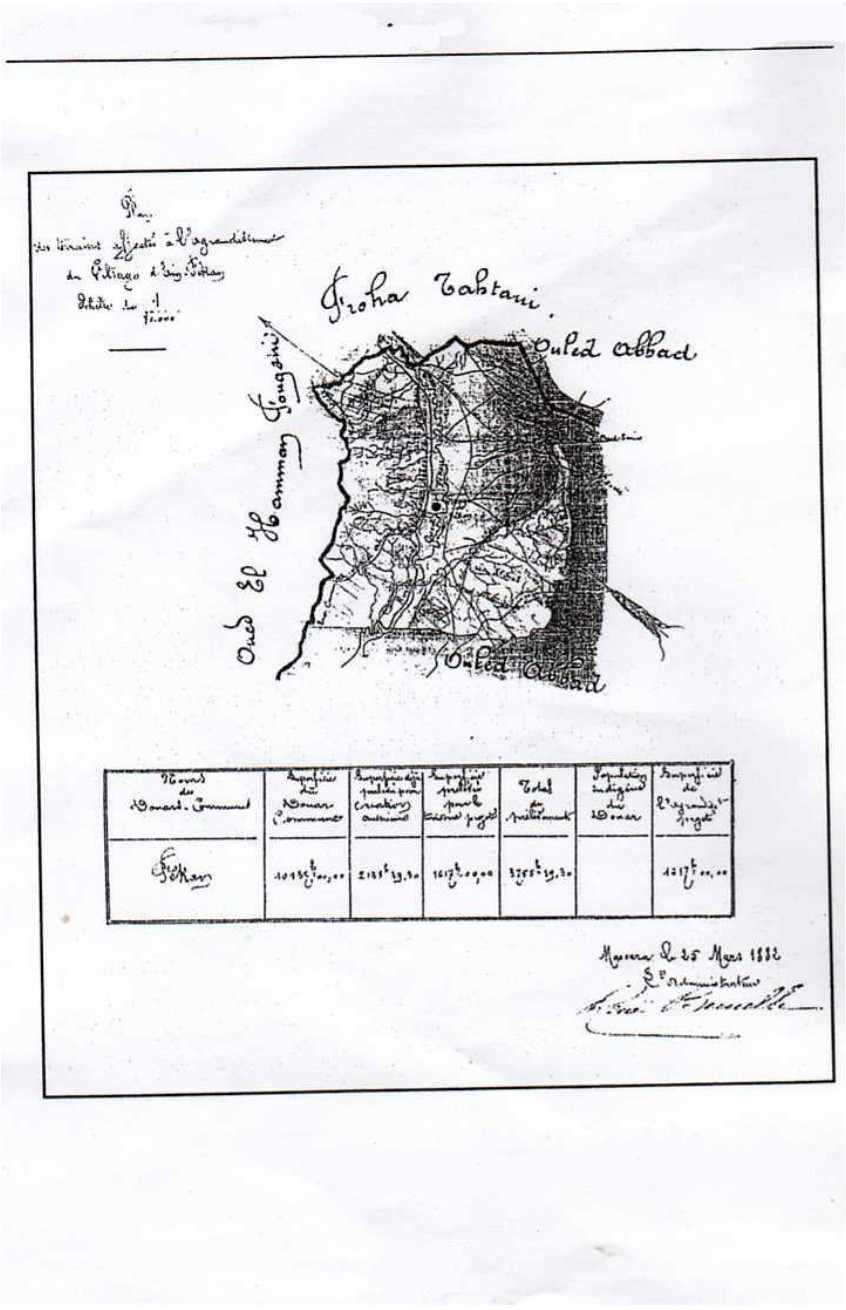

المصدر: عدة بن داهة، المرجع السابق ، ص515.

الملحق رقم (4): يمثل بيت من البيوت الجزائرية

يمثل بيت من البيوت الجزائرية

المصدر: حميدة عتيق زيد وعائشة شايع، المذكرة السابقة، ص72.

الملحق رقم (5): يمثل نموذج لسند ملكيـة

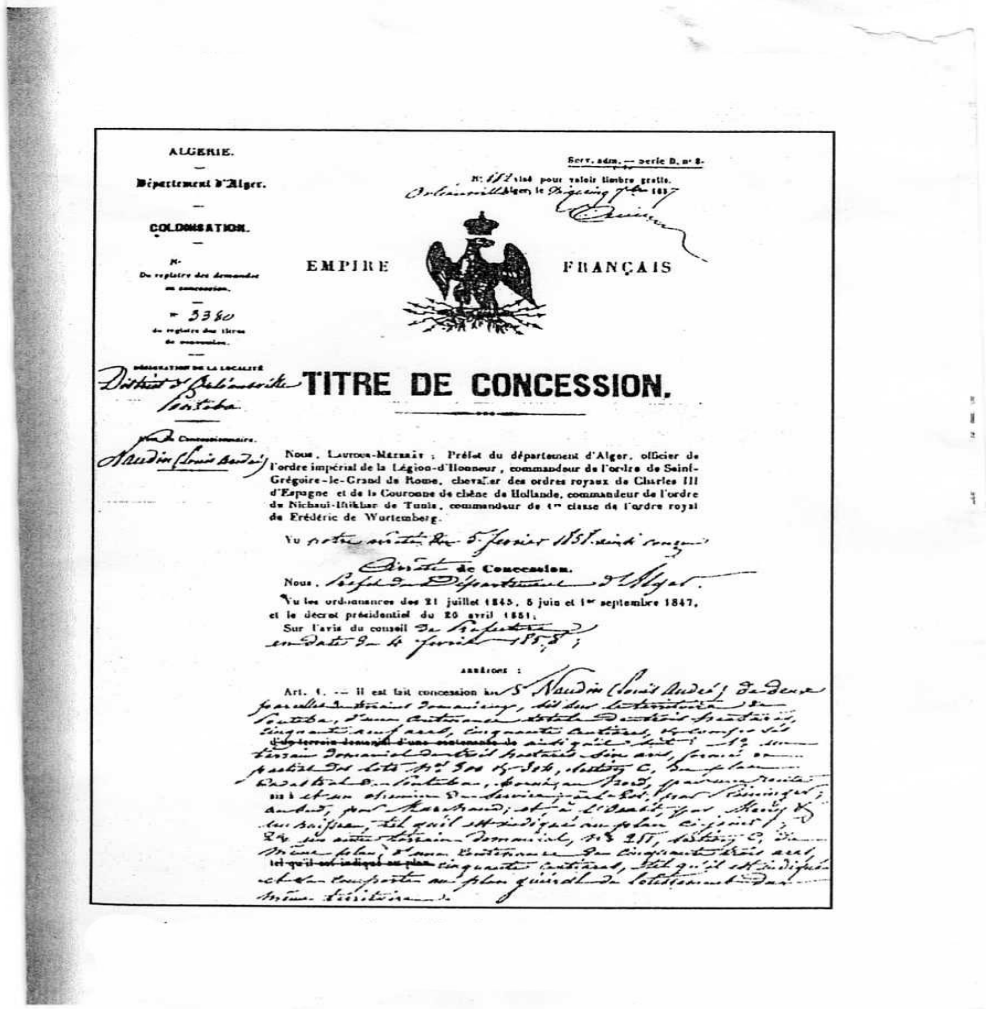

ALGERIE.

Département d'Alger.

COLONISATION.

N° 3350

EMPIRE FRANÇAIS

TITRE DE CONCESSION.

Nous, Laurens-Mazaix ; Préfet du département d'Alger, officier de l'ordre impérial de la Légion-d'Honneur, commandeur de l'ordre de Saint-Grégoire-le-Grand de Rome, chevalier des ordres royaux de Charles III d'Espagne et de la Couronne de chêne de Hollande, commandeur de l'ordre du Nichani-Iftikar de Tunis, commandeur de 1re classe de l'ordre royal de Frédéric de Wurtemberg.

Arrêtons :

Art. 1. — Il est fait concession [illegible]

المصدر: عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص514.

الملحق رقم (6): يمثل المستوطنات الفلاحية لعام 1848م

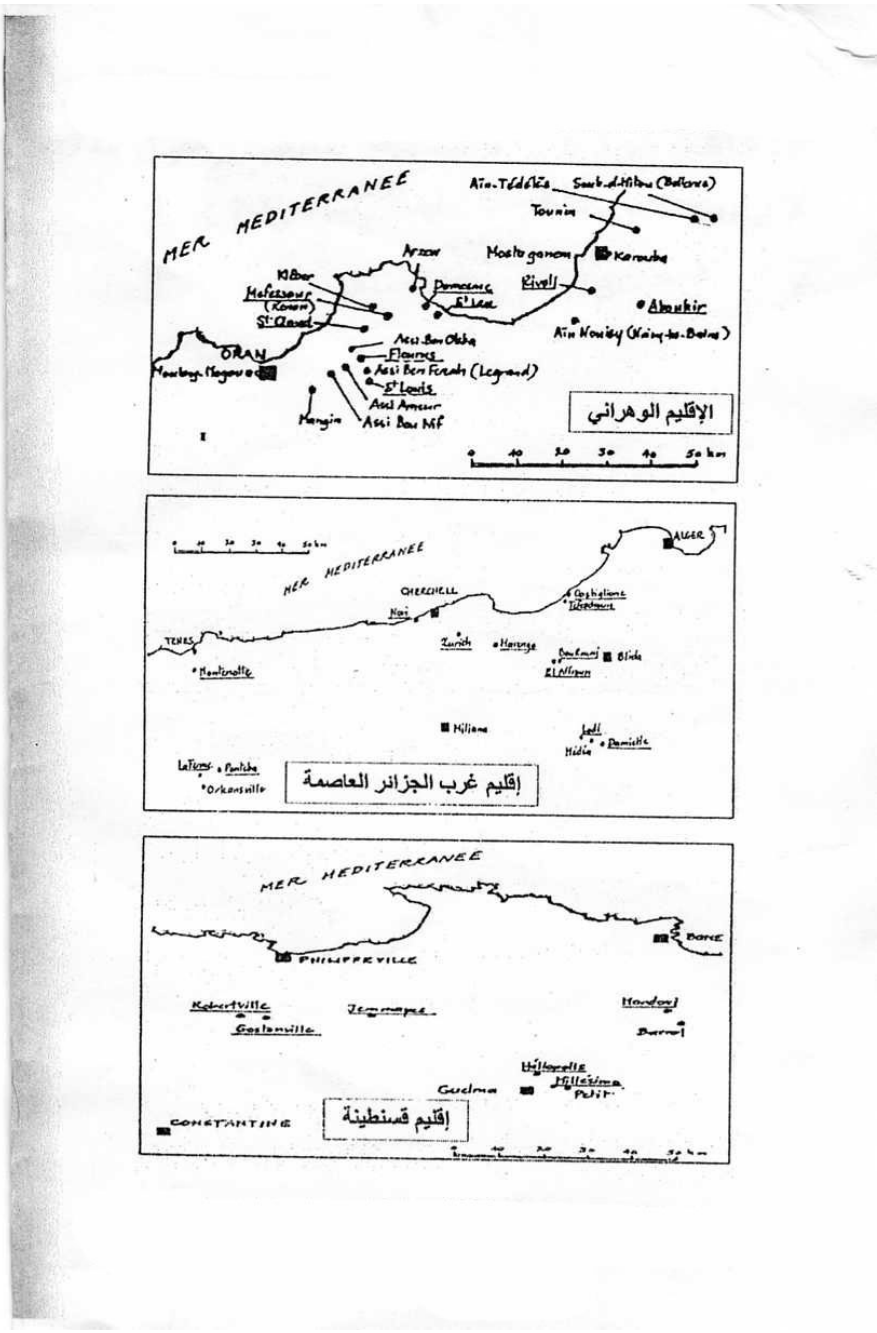

المصدر: عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص518.

الملحق رقم (7): يمثل استغلال غابات الفلّيـن

يمثل استغلال غابات الفلين

المصدر: حميدة عتيق زيد وعائشة شايع، المذكرة السابقة، ص70.

المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

1- المصـــادر:

أ- العربية :

01. ألكسي دو طوكفيل ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال ، ترجمة: ابراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2008م.
02. حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، تقديم وتعريب وتحقيق د.محمد العربي الزبيري ، طبع المؤسسة الوطنية ، الجزائر ،2008م.
03. عباس فرحات ، ليل الاستعمار ، ترجمة :أبو بكر رحال ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2010م ،دط.
04. المدني أحمد توفيق ، جغرافية القطر الجزائري ، دار الشريف ، تونس ، 1948م ،ط1.

ب- الفرنسية :

01. julien charles, histoire de l'algèrie contemporaine 1827_1871), casbah edètions ,alger ,2005.

2- المراجع :

أ- العربية :

01. أجيرون شارل روبير ، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919م ، ترجمة: م .حاج مسعود أبكلي ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر،2007م ، دط، ج1.
02. ـ،ـ الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919م ، ترجمة: م .حاج مسعود أبكلي ، دار الرائد للكتاب ، الجزائر ، 2007م ، دط ، ج2.
03. إبراهيم دسوقي ناهد ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918- 1939م) ، نشر بمنشأة المعارف بالإسكندرية ، طبع شركة الجلال للطباعة ، القاهرة ، دط ،2001م.

04. برقوق سالم ، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي ، طكسيج. كوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، دط ، 2009م.
05. بلالح بشير ، موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، 1830– 1989م ، دار المعرفة ، دط، دت.
06. بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م ، دار الغرب الإسلامي ، الجزائر ، 2005م ، ط2.
07. بوعزيز يحي ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1854م ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر، دط ، 2009م.
08. ـــ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ، 1830-1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995م.
09. الجيلالي صاري ، الكارثة الديمغرافية 1867- 1868م ، ترجمة: عمر المعراجي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008م.
10. حمدان عمار ، حقيقة غزو الجزائر ، ترجمة: لحسن زغدار ، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2007م.
11. خيضر إدريس ، البحث في تاريخ اجزائر الحديث 1830- 1962م ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، دب ، خ1، دط ، 2006م.
12. درياس لخضر ، المدفعية الجزائرية في العهد العثماني ، دار الحضارة للفنون المطبعية ، الجزائر، ط1 ، 2007م.
13. درياس يمينة ، السكة الجزائرية في العهد العثماني ، دار الحضارة للفنون المطبعية ، الجزائر ، ط1 ، 2007م.
14. زوزو عبد الحميد ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية (1837- 1939م) ، دار هومة ، الجزائر ، ج1، دط ، دت.
15. سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر ، ترجمة: عبد القادر الزيادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، دط ، 2006م.

16. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ، ج2 ، ط3 ، 2005.
17. ـــ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900م ، دار الغرب الاسلامي ، لبنان ، ط2، 2005م.
18. سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ج4 ، دط ، 1984م.
19. ـــ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط1 ، 2000م.
20. سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي بوعبدلي ، الجزائر في التاريخ في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ج4، دط، 1984م.
21. ـــ، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، ط1، 2000م.
22. شيخي عبد المجيد ، الهجرة الجزائرية في مواكبة المقاومات ، أعمال الملتقى الدولي الوطني حول الهجرة الجزائرية إبانّ مرحلة الاحتلال 1830-1962م ، المنعقد بفندق الأوراسي يومي 30-31 أكتوبر 2006م ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر،دط،2007م.
23. عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، دس، دط.
24. ـــ، الجزائر خلال الحكم العثماني 1514-1830م، دار هومة، الجزائر، ط2 ، 2007م.
25. ـــ، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر1870- 1900م ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، دط، 1884م.
26. غربي الغالي وآخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد ، دار هومة، الجزائر، دط ، 2007م.
27. غطاس عائشة ، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700- 1830م مقاربة اجتماعية اقتصادية ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر، دط، 2002م.

28. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، طبع المؤسسة الوطنية ، الجزائر، دط، 1954م.
29. لونيسي رابح وآخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989م ،دار المعرفة ، دب، ج1، 2010م.
30. مهساس أحمد ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة ، دار المعرفة ، دب، دط، دس.
31. الميلي محمد مبارك ، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، مكتبة النهضة الجزائرية ، لبنان،ج1، دط، 1964م.
32. هلايلي حنيفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الهدى ، الجزائر ، ط1، 2008م.
33. الهواري عدي ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي1830-1960م ، ترجمة: جوزيف عبد الله ، دار الحداثة ، لبنان، ط1، 1983م.
34. الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، إتحاد الكتاب العربي ، دمشق، ج1، دط، 1999م.

ب- الفرنسية:

01. Horne alestir, histoire de la guerre d'algerie, Edition Albin, Michel, paris, 1980-1987

02. Ch.richard, du gouvernement arabe et de l'institution qui, .doit l'exercer, Alger, 1884

3- المجلات والمنشورات:

01. موساوي فلة القشاعي ، "وباء الطاعون في الجزائر العثمانية"،مجلة الدراسات الإنسانية ، جامعة الجزائر ، ع1، 2001م.

الرسائل الجامعية:

01. الذيب سلاء والذيب مريم ، الزراعة في الجزائر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1999م) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في التايخ ، المركز الجامعي بالواد ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، إشراف: محمد حركات ، 2010-2011م ، واد سوف ، 2011م.

02. عتيق زيد حميدة وشايع عائشة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1870- 1939م) ، مذكرة ليسانس في التاريخ ، المركز الجامعي بالواد ، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ، إشراف: عثمان زغب ، 2009- 2010م ، واد سوف، 2010م.

03. شاربي آمال ويعقوب جهاد ، الحياة الاجتماعية والثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، مذكرة ليسانس في التاريخ ، جامعة تبسة ، إشراف ، صالح حيمر ، 2008- 2009م ، تبسة ، 2009م.

4- المواقع الالكترونية:

01.www.almaany.com .

02.www.Wikipedia.0rg.

الفهرس

الفـهـرس

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة

فصل تمهيدي

الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي 1830م.....07

أوضاع السكان في العهد العثماني.....18

الفصل الأول: السياسة الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر

أولاً: القطاع الزراعي.....23

1- نزع ملكية قطع الأراضي 23

2- قوانين نقل الملكية الزراعية.....24

3- توجيه الإنتاج الزراعي.....29

ثانياً: القطاع الصناعي.....37

1- إستراتيجية التصنيع.....37

2- الصناعة الاستخراجية 38

3- الصناعة التحويلية.....40

ثالثاً: القطاع التجاري.....41

1- المواصلات 41

2- التبادل الداخلي.....44

3- التبادل الخارجي.....47

الفصل الثاني: السياسة الاجتماعية الاستعمارية في الجزائر

أولاً: السكن والسكان والمستوى المعيشي.....50

1- السكن.....50
2- السكان.....53
3- تدهور المستوى المعيشي.....54

ثانياً: الصحة.....56

1- الإعراض عن مكافحة الأمراض التي تصيب الجزائريين 56
2- نقل الأمراض الفتّاكة 57

ثالثاً: الهجرة..... 60

1- هجرة الجزائريين إلى الخارج.....62
2- هجرة الأوروبيين إلى الجزائر.....65

خاتمة.....71

الملاحق 75

قائمة المصادر والمراجع 83

فهرس.....89